دور التعليم الجامعى المفتوح فى تلبية احتياجات التنمية المحلية بسيناء
دراسة ميدانية

د/ رزق منصور محمد بديوى
كلية التربية بالعريش- جامعة قناة السويس

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

هناك اهتمام متزايد ببرامج التعليم غير النظامى بصفة عامة، من قبل المجتمعات المختلفة، خاصة النامية والتى تعمل جاهدة على عدم قصر فرص الالتحاق بالتعليم على المؤسسات التعليمية النظامية. بل تعمل جاهدة على توسيع فرص الالتحاق لتشمل معظم المؤسسات الاجتماعية التى تهتم بالتعليم غير النظامى، "حيث تقع على التعليم غير النظامى مسئولية تعويض واستكمال مالم يقدمه التعليم النظامى[1]. باعتبار أن التعليم غير النظامى يجب أن يسير بجانب التعليم النظامى، كعنصرين جوهريين ومتناميين فى منظومة التعليم المتكامل فى المجتمعات الحديثة، وذلك فى سياق التعليم متعدد القنوات، والذى تقوم فيه أشكال من التعليم عن بعد فى ضفيرة حول التعليم بالمؤسسات التعليمية النظامية[2].

حيث يشير "تبيل على" إلى أهمية الدور التنموى للتعليم غير النظامى، باعتباره مكملاً أساسياً للتعليم النظامى، والذى لايمكنه أن يلاحق المعدل المتسارع للمعارف والمهارات المكتسبة، دون الاستفادة من الأشكال المختلفة، للتعليم غير النظامى[3]. وأهم هذه الأشكال "التعليم الجامعى المفتوح"، والذى يعد مسئولاً – إلى حد كبير – عن الارتقاء بالمهارات العامة للأفراد، وتحسين مهاراتهم الفنية، حتى يمكنهم مواكبة خطى التقدم التكنولوجى المستمر، وتلبية الاحتياجات الجديدة لسوق العمل[4].

لأنه من الواضح أن المجتمع المتقدم، هو الذى يستطيع أن يعمل بنجاح على تطوير المعارف والمهارات الخاصة بأفراده، والاستفادة منهم بشكل جيد وفعال

للدخـــول فـــى دائرة الاقتصاد العالمى. مما يبرر اهتمام النظم التعليمية المختلفة بتنمية المعارف والمهارات لدى أفرادها، من خلال التعليم النظامى وغير النظامى، لانعكاس ذلك بشكل واضح على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. إلخ[٥].

من هنا فقد أولت الدول النامية والوكالات الدولية المتخصصة، اهتماماً كبيراً بالاســتثمار فـــى رأس المـــال البشرى، للحد من الفقر وتحسين الدخل، وتحقيق مختلف أبعاد التنمية بالمجتمع[٦].

وظهر هذا الاهتمام واضحاً فى تأكيدات Schultz شولتز منذ عام (١٩٦١)، حيـــنما ذكر أن التعليم لايقوم فقط بتحسين الخيارات الفردية المتاحة أمام الأفراد، بـــل إن المجـــتمع المـــتعلم يوفر نوعية القوى العاملة اللازمة للتنمية الصناعية والنمو الاقتصادى"[٧]. وأكد على ذلك الكثير من رجال الاقتصاد المهتمين بالتنمية، أمـــثـــال Denison دينســـــون (١٩٦٢)، Becker بيكـــــــر ١٩٦٤، Harbison and Myers هاربيســـون ومايرز (١٩٦٤)، Parsons بارسونز ١٩٧١، ... وغيرهم[٨].

كما ظهر هذا الاهتمام جلياً فى التقارير الصادرة عن البنك الدولى فى عـــام (١٩٧٤)، وكذلك فى عام (١٩٩١)، وتقارير التنمية البشرية للأعوام ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، وغير ذلك من التقارير التى تؤكد على ضـــرورة الاســـتثمار الجـــيد للموارد البشرية. من خلال قنوات التعليم المتعددة، لمواجهة تحديات التنمية المحلية والقومية[٩].

لـــذا يؤكـــد Williamson وليم سون على الدور الكبير للتعليم العالى فى تحقـــيق التنمية القومية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... مما يعطى مبرراً قوياً لتحديث الأنظمة التعليمية بشكل يساعد على الارتقاء بمستوى التنمية بالمجـــتمع[١٠]. ويدلل Fagerlind فاجيرلند على أن ماحدث فى اليابان من تقدم بعـــد الحـــرب العالمية الثانية، يرجع إلى الاعتماد على التعليم كعامل أساسى فى إحداث التنمية السريعة والشاملة بها[١١].

منطلقات الدراسة :

تستند الدراسة الحالية إلى عدد من المنطلقات التى تعد مدخلاً ومبرراً للقيام بهـا، خاصـة مـع انتشار أجهزة الاتصال السلكية واللاسلكية على نطاق واسع، والـتى تلعـب دوراً فاعلاً فى توفير البيانات والمعلومات لأفراد المجتمع بسهولة ويسر. ويمكن تحديد هذه المبررات فيما يلى :

١- ماأوصـت به الكثير من الندوات والمؤتمرات العالمية والتى تدعو إلى الأخذ بصـيغة "التعلـيم الجـامعى المفتوح"، ويمكن الإشارة هنا إلى بعضها فيما يلى:[١٢]

أ- الندوة التى عقدت بالبحرين عام ١٩٨٦ .

ب- المؤتمر الخامس المنعقد بالقاهرة عام ١٩٩٤ .

ج- المنتدى العالمى للتربية فى دكّار عام ٢٠٠٠م .

بالإضـافة إلـى التأكـيدات العالمية والإقليمية والمحلية من قبل الكثير من المفكريـن مثل، ايلتش، وريمر، وباولوفريرى... وغيرهم على ضرورة الاهتمام بصيغ التعليم غير النظامى عامة .

٢- الحاجـة الماسة للاستفادة من نتائج تطبيق صيغة التعليم المفتوح فى كثير مـن مـناطق العالم ذات الظروف المشابهة لمصر، كالهند ونيبال وباكستان وبـنجلاديش وسـيرلانكا"[١٣] .....إلـخ. حيث استطاعت هذه الدول بفضل التعلـيم المفتوح أن توفر القوى العاملة اللازمة لاحتياجات التنمية المحلية والقومية، عن طريق تقديم البرامج التعليمية المناسبة لاحتياجات المجتمع، خاصة للمناطق الريفية والنائية، والتى عجز التعليم النظامى فيها عن الوفاء باحتياجات الفرد والمجتمع[١٤].

هذا بالإضافة إلى وجود بعض المبررات الأخرى التى تميز منطقة سيناء عن المناطق الأخرى بمصر مثل :

٣- أهمـية التعلـيم المفتوح كنمط مناسب للسكان غير القادرين على الالتحاق بالتعلـيم النظامى، أو الذين لم تتح لهم فرصة الحصول على التعليم الجامعى بشـكل رسـمى، أو الراغبيـن فى اكتساب المعرفة فى المجالات التنموية المخـتلفة، غير المعروفة لهم من قبل، سواء للملتحقين بالعمل أو الراغبين فـيه[١٥]. لـذا يعـد نمط التعليم المفتوح من أهم الأشكال المعقولة والبدائل المكملـة للتعليم النظامى بسيناء، نظراً لانتشار المساكن الصغيرة فى أماكن

مستفرقة بالمرتفعات والصحارى والتى قد تعوق تمتع السكان بحق التعليم والتعلم بصورة كاملة. هذا بالإضافة إلى أهمية استحداث تخصصات تعليمية غير نمطية بالتعليم الجامعى المفتوح، تخدم وتعزز التعليم الجامعى النظامى بسيناء، وتلبى احتياجات التنمية المستقبلية.

٤- مايشير إليه الواقع الحالى للتعليم الجامعى النظامى بسيناء، من عدم كفاية البرامج الجامعية المقدمة كماً وكيفاً، لتحقيق احتياجات التنمية المحلية بهذه المنطقة*. فلا توجد بمنطقة سيناء سوى كليتين تابعتين لجامعة قناة السويس، هما (كلية التربية - وكلية العلوم الزراعية البيئية بالعريش)*، مما يدفع الكثير من طلاب سيناء إلى الالتحاق بكليات وجامعات أخرى خارج المنطقة، وإلى انتصار البعض الآخر منهم على إتمام المرحلة الثانوية. وهذا الوضع يؤدى إلى حرمان سيناء من الاستثمار الأفضل للثروة البشرية المتاحة لها، حيث أكدت على ذلك الكثير من الدراسات[١٦].

٥- صعوبة تدبير موارد مالية إضافية، لإنشاء كليات جديدة بسيناء فى ظل الأوضاع المالية الراهنة للمجتمع المصرى، حيث لاتتناسب الموارد المالية المخصصة للإنفاق على التعليم الجامعى مع الطلب الاجتماعى المستمر عليه، إذ يصل هذا الطلب إلى مستويات تفوق قدرة استيعاب نظم التعليم النظامى[١٧].

٦- وجود الكثير من المراكز البحثية الخاصة بزراعة الصحراء وإجراء التجارب، بالعريش ورفح وبئر العبد... إلخ، والتى هى بحاجة إلى توافر البيانات والمعلومات العلمية اللازمة لدفع معدلات التنمية، وتغيير الأوضاع السكانية[١٨]. وهذا مايتوقع أن يسهم به التعليم المفتوح كمركز خبرة للاستشارات والمساعدات الفنية المتنوعة وإرساء علاقات التعاون بين الوحدات البحثية والإنتاجية والتعليم الجامعى المفتوح .

٧- إن سيناء تمثل إحدى مناطق التنمية المستقبلية بمصر، بما تحتويه من موارد اقتصادية وتعدينية وصناعية وزراعية وبترولية وسياحية. إضافة إلى

---

* سوف يرد تفصيل احتياجات خطة التنمية المحلية بسيناء فى الجزء الثانى من هذه الدراسة وكذلك بالملحق رقم (١) .

* سوف يرد تفصيل ذلك بالجزء الأول من هذه الدراسة .

ماتمثله من عمق استراتيجي وحيوي وسياسي وعسكري لمصر، حيث تبلغ مساحتها ٥,٧% من مساحة مصر[١٩]. مما يبرر ضرورة الاهتمام الشامل والمتكامل بالتربية التنموية لهذه المنطقة .

٨- ماتهدف إليه خطة التنمية المستقبلية بسيناء من ضرورة تحقيق الأمن الغذائي، و توفير المواد الخام اللازمة للصناعة، وزيادة الصادرات، وتحسين مستوى معيشة المزارعين، وإيجاد فرص عمل جديدة[٢٠]. وتعزيز الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والعمراني، والتعليمي اللازم لتلبية الاحتياجات المحلية والإقليمية والدولية[٢١]. مما يبرر ضرورة اقتراح برامج تعليمية تتناسب وطبيعة خطة التنمية المستقبلية بسيناء، كبرامج التعليم المفتوح.

٩- ماتعانيه منطقة سيناء من صعوبات وتحديات تعوق تحقيق التنمية المحلية بشكل جيد، حيث صنف "رضا أبو حطب" هذه التحديات إلى: تخطيطية، واقتصادية، وتشريعية، وجغرافية، وطبوغرافية، وإدارية، وبيئية، واجتماعية وسلوكية، وتعليمية، وبشرية. وتحديات أخرى تتعلق بالمنظمات التطوعية والمشاركة الشعبية.... إلى غير ذلك من أشكال التحديات التى تواجه التنمية بسيناء[٢٢]. مما يستدعى تطبيق صيغة تعليمية تخفف من بعض هذه التحديات، كصيغة التعليم الجامعى المفتوح .

مشكلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية فى قصور التعليم النظامى الجامعى والعالى بسيناء، من حيث نوعية البرامج التعليمية المقدمة، وعدد الطلاب فى كل برنامج تعليمى، عن تلبية الاحتياجات الكمية والكيفية لخطة التنمية المحلية الحالية والمستقبلية بسيناء، وهذا الوضع يتطلب مراجعة البرامج التى يقدمها التعليم الجامعى المفتوح بسيناء، على ضوء احتياجات خطة التنمية المحلية الحالية والمستقبلية من هذه البرامج.

وتأسيسا على ذلك يحاول الباحث الإجابة عن السؤال التالى "إلى أى مدى يرتبط التعليم الجامعى المفتوح باحتياجات خطة التنمية المحلية بسيناء".

ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات التالية :

١- ماالأنشطة التنموية التى تتضمنها خطة التنمية المحلية بسيناء؟

٢- إلى أى مدى يمكن أن تسهم البرامج الحالية للتعليم الجامعى المفتوح بسيناء فى تلبية احتياجات التنمية المحلية ؟

٣- ما الملامح التى ينبغى أن يكون عليها التعليم الجامعى المفتوح بسيناء لتلبية احتياجات خطة التنمية المحلية الحالية والمستقبلية؟

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع التعليم الجامعى المفتوح، والتى يمكن تحديدها فيما يلى:

١- توفير فرصة التعليم الجامعى لفئات عديدة من أفراد المجتمع السيناوى كالراغبين فى التعليم، الذين لايستطيعون الوصول إلى أماكن التعليم النظامى، من المستبعدين كسكان المناطق النائية، خاصة البنات .

٢- توفير فرصة التعليم المستمر للطلاب والعاملين وغيرهم الذين يرغبون فى رفع مستواهم العلمى والثقافى .

٣- إتاحة فرصة التعليم لأصحاب التخصصات المختلفة لتعديل تخصصاتهم وإعادة تأهيلهم .

٤- مراعاة احتياجات خطة التنمية المحلية، مع الحفاظ على الهوية الوطنية ومراعاة متطلبات العالمية والمعاصرة .

٥- توفير نفقات الالتحاق بالتعليم الجامعى النظامى خارج منطقة سيناء، نظراً لانخفاض تكلفة التعليم المفتوح إلى حد ما .

٦- يساعد هذا الشكل من التعليم على انتشار مفهوم التعليم الذاتى، ودعم مفهوم العمل الجماعى، ومراعاة احتياجات الدارسين وميولهم، مما يساعد على تنمية الفرد والمجتمع .

٧- يفتح آفاق التعاون والمشاركة بين مؤسسات المجتمع المحلى المختلفة. وعلى هذا تتضح القيمة النظرية والتطبيقية لهذه الدراسة .

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحالية على البرامج التى يقدمها نظام التعليم الجامعى المفتوح بسيناء، من حيث علاقتها بخطة التنمية المحلية الحالية والمستقبلية. مع الإشارة إلى برامج التعليم الجامعى والعالى النظامى بسيناء، باعتبار أن النظامين يكمل كل منهما الآخر بتلك المنطقة .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى :

١- إلقـاء الضوء على أهم ملامح الواقع الحالى لبرامج التعليم الجامعى والعالى (النظامى والمفتوح) بسيناء، وكذلك حجم خريجى هذه البرامج .

٢- التعرف علـى مجـالات التنمية المحلية المراد تحقيقها على أرض سيناء والمتضمنة بخطة التنمية المحلية الحالية والمستقبلية .

٣- بيان إلى أى مدى ترتبط البرامج الحالية التى يقدمها التعليم الجامعى بسيناء (النظامى والمفتوح)، بالاحتياجات الكمية والكيفية للتنمية المحلية .

٤- رسـم صـورة مستقبلية للملامح التى يجب أن يكون عليها التعليم الجامعى المفتوح لتلبية احتياجات خطة التنمية المحلية الحالية والمستقبلية بسيناء .

منهجية الدراسة:

تحـتم طبيعة الدراسة الحالية استخدام "المنهج الوصفى"، حيث يقوم الباحث بوصـف البرامج التى يقدمها التعليم النظامى والمفتوح بسيناء من خلال عرض وتحليل البيانات والمعلومات المتصلة بأجزاء تلك الدراسة. وكذلك وصف مجالات التنمية المحلية المراد تحقيقها بسيناء، ومدى علاقتها بالبرامج التعليمية الحالية. ومحاولة تحديد أهم الملامح التى ينبغى أن يكون عليها التعليم الجامعى المفتوح، لتلبية احتياجات التنمية المحلية. مستعيناً فى ذلك بما أتيح من إحصاءات ووثائق فى هذا المجال.

خطة الدراسة:

تدور الدراسة الحالية حول ثلاثة أجزاء، بالإضافة إلى الإطار العام للدراسة، وقائمـة بالمـراجع والهوامش، حيث يشتمل الجزء الأول على: التعليم الجامعى المفـتوح والتنمـية، أما الجزء الثانى يتطق باحتياجات التنمية المحلية بسيناء، ويتضـمن الإجابة على السؤال البحثى الأول، أما الجزء الثالث فيختص بالدراسة الميدانية، والتى يتحقق من خلالها الإجابة على السؤال الثانى، ثم تنتهى الدراسة بوضـع تصـور مقترح لما يجب أن تكون عليه برامج التعليم الجامعى المفتوح بسيناء لدعم وتلبية احتياجات التنمية المحلية .

••••••••••••••

الجزء الأول
التعليم الجامعى المفتوح والتنمية

لاشك أن تناول التعليم الجامعى المفتوح كنظام فرعى، داخل نظام كبير هو التعليم الجامعى والعالى، يستوجب التعرض لدور هذا النظام التعليمى الكبير أولاً فى علاقاته بالتنمية ككل، وذلك قبل الاسترسال فى توضيح علاقة التعليم الجامعى المفتوح بالتنمية المحلية .

الدور المجتمعى للجامعة:

يعد التعليم الجامعى من المقومات الرئيسية للدولة العصرية، حيث تحرص كل المجتمعات على تطويره. لاقتناعها بأهمية الدور الذى يقوم به، باعتباره قاطرة التنمية، كما تعتبر الجامعة معقلاً للفكر الإنسانى فى أرقى مستوياته، ومصدراً للاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع، وهى الثروة البشرية. وذلك بإعداد الكوادر المهنية المسئولة عن تحديث المجتمع[٢٣]، فضلاً عن دوره فى تمكين الفرد من القدرة على الابتكار الخلاق، الذى يطور مجالات الحياة الاجتماعية، وبذلك يسهم التعليم الجامعى فى تطوير الفكر ونظم الحياة الاقتصادية والأسرية، والوعى بالحقوق والواجبات، والوعى بالصورة المتجددة لعلاقة الإنسان بالإنسان[٢٤]. وهذه كلها أمور جوهرية فى سير حياة المجتمع فى حاضره ومستقبله.

وبناء على ذلك يؤكد الكثير من الباحثين على أن مؤسسات التعليم الجامعى تتميز بعدة أدوار تنموية تجاه المجتمع، يمكن تحديدها فيمايلى:[٢٥]

١- تكوين قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة بضمان حد أدنى من التعليم لكل مواطن يمكنه العيش فى المجتمع .

٢- المساهمة فى تعديل نظام الاتجاهات والقيم بما يتناسب والطموحات التنموية فى المجتمع، كتعزيز قيمة العمل والإنتاج، ودعم الاستقلالية فى التفكير والموضوعية فى التصرف، ونبذ الاتكالية، والنزعة الاستهلاكية، وإطلاق الطاقة الإبداعية للفرد بتنمية قدرته على الملاحظة والتجريب والتحليل

والتطبيق، وتأكيد دور الفرد فى بناء المجتمع، وضرورة تمتعه بممارسة هذا الدور والمشاركة فيه.

٣- تأهيل القوى البشرية وإعدادها للعمل فى القطاعات المختلفة كماً وكيفاً. وعلى كل المستويات، وتزويدها بالمعارف والمهارات، وبناء قدراتها المختلفة التى تمكنها من التعايش مع خصائص العصر ومستحدثاته، بما يتفق واحتياجات التنمية فى المجتمع .

ولذلك فإن التحسينات التى تدخل على التعليم الجامعى يجب أن تكون مستمرة، لمقابلة الاحتياجات المتجددة للجامعات وأقسام الكليات المختلفة[٢٦]. حيث أشار Burton Clark بورتن كلارك" إلى أن من أهم الأغراض الأساسية لمؤسسات التعليم الجامعى، هو إنتاج المعرفة واستمرار تطورها. ومن أهم العوامل المدعمة لذلك، وجود الوحدة التنظيمية بالجامعة والتى تقوم على النظام وتهيئة النمو الأكاديمى للأفراد، وتوفير البيئة الوظيفية المناسبة للعاملين الذين ينتمون للجامعة.

حيث أشار الكثير من المنظرين إلى ضرورة قبول التغيير الإدارى الفعال بالجامعة لتحسين أدائها، دون التقيد بالأوضاع الاقتصادية والسياسية التى تفرض عليها[٢٧]. ولكى يستمر التحسن فى أداء الجامعة بصورة متصلة، لابد من الاعتماد على مبدأ التغذية الراجعة من ناحية، وتنشيط الدافعية عند الأفراد من ناحية أخرى[٢٨]. نظراً للمسئولية الملقاة على عاتق مؤسسات التعليم العالى فى إعداد خريجيها وتحديد مصيرهم، فى ظل نظام السوق الحر العام والخاص، والإطار التنظيمى العام لسياسة الدولة[٢٩].

ويؤكد Bok بوك (١٩٩٠) على أن للجامعة دوراً واضحاً فى تحقيق التنمية المستديمة وزيادة الإنتاج، وخفض العجز فى الميزان التجارى، وتقليل نسبة الفقر والحرمان... إلخ، واستشهد على ذلك بما هو حادث بالاقتصاد الأمريكى[٣٠]. ويؤكد D. M. S. Daree silha wes د. م. س. دريسيلهاوس على ضرورة تحسين إمكانيات الجامعة ودعمها مالياً، خاصة فى مجال البحوث العلمية، وبرامج الإعداد لصالح التنمية الشاملة المحلية والإقليمية[٣١]. مما يدعم دورها، وبالتالى

لابد من ربط التعليم الجامعى بحاجات القوى العاملة وحاجات التنمية الشاملة، مع ضرورة الإندماج بين مؤسسات الإنتاج ومؤسسات التعليم بحيث تكون خطة التعليم، والإعداد حصاد التلاقح بينهما[٣٢].

ويشير Toflar توفلر فى كتابه صدمة المستقبل إلى الصدمة الكبرى التى يتعرض لها الطلاب عندما يتخرجون ويرغبون فى الالتحاق بسوق العمل، دون أن تكون لديهم الكفاءة التكنولوجية التى تساعدهم على فهم ومواكبة التطورات التنموية والتقنية فى المجتمع، حيث يفتقد الطلاب إلى المعرفة العلمية التى يعتمد عليها التطبيق التكنولوجى للعلم[٣٣].

وعليه فإن مؤسسات التعليم الجامعى مطالبة بوضع آليات للتفاعل المستمر بين الفرد وبيئته المادية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالى يصبح التعليم الجامعى الفعال، هو ذلك النوع من التعليم الذى يكون على صلة وثيقة بحياة أفراد المجتمع ومشكلاتهم واحتياجاتهم. وأضحى الهدف المنشود للتعليم الجامعى، يتمثل فى تنمية المجتمع وتطويره، والنهوض به إلى أعلى مستوى من التنمية الشاملة[٣٤].

وتحقيق ذلك يعزز دور الجامعة كمؤسسة تعليمية اجتماعية، يدعمها الكيان الاجتماعى للمحافظة على الهوية الثقافية، وصيانة الذات الإنسانية والاجتماعية من ألوان التخلف. بالإضافة إلى تطوير النماذج الثقافية والمعرفية والتقنية والمنهجية التى تنهض بمتطلبات الحياة الإنسانية داخل المجتمع[٣٥]. وهذا الدور المأمول للجامعة يوضح أهمية تفعيل العلاقة المتبادلة بين الجامعة والمجتمع ومواجهة التحديات التى تقابل هذا الدور .

تحديات الدور:

يشير حامد عمار إلى بعض المعوقات التى تضعف من العلاقة بين التعليم والمجتمع، وتؤثر على قدرة جامعاتنا كمراكز للبحوث فى مجالات العلوم وتكنولوجيا المعرفة والاتصال، وغيرها من التخصصات الحديثة. وأهم هذه المعوقات؛ اهتمام الجامعة بالكم دون الكيف، وقلة الإستخدام الفعال للموارد المتاحة للجامعة، والتساهل فى منح الدرجات العلمية، وضعف أداء بعض أعضاء هيئة التدريس، وقلة بحوث الفريق، وضعف قنوات التواصل والمشاركة بين

الجامعـــات العربية فى مجال البحوث، وبينها وبين الجامعات الأجنبية مما ينعكس بشكل سلبى على عملية التنمية فى مجتمعنا[٣٦]. حيث يواجه التعليم الجامعى حالياً بالعديد من التحديات والمتغيرات الآتية والمتوقعة مستقبلاً. وهذه التحديات تتنوع مابيـــن تحديـــات موجودة بالفعل، وتحديات من المتوقع حدوثها حيث إنها مازالت تـــتجمع وفى سبيلها للتشكل والتبلور، وتحديات أخذت فى التشكل بالفعل ولابد من التعرف عليها وعلى مدى تأثيرها على التعليم الجامعى[٣٧].

بالإضـــافة إلـــى وجود عوامل أخرى تؤثر على التنمية مثل؛ فرض ظروف تضعف الاقتصاد بواسطة مؤسسات مالية ودائنين أقوياء، أو حماية قانونية تعطى الـــبلدان الأجنبـــية الودائع من الثروات المسروقة ، أو التقليل من قيمة الصادرات وزيادة قيمة الواردات[٣٨].

وهـــذا التـــناول للعلاقة المتبادلة بين التعليم والتنمية يؤكد أنه لاتنمية بغير تربـــية، ولاتربـــية تقوم بدون تنمية. فكلتاهما عمليتان غايتهما مشتركة، فالتنمية مـــثلها مـــثل التربية يجب أن تتشكل فى ضوء التعرف على نمط التخلف السائد، لـــتكون نمطاً إنتقالياً بديلاً. لذا يجب أن تكون التنمية لها بنيتها الداخلية بتحيزاتها الثقافـــية والفكـــرية، وعلاقـــتها الاجتماعـــية، فهى عملية تغيير حضارى بديل، اجـــتماعى واقتصـــادى بالمعنى الواسع لهاتين العمليتين[٣٩]. وعلى هذا فإنه من الضرورى أن يدعم التعليم الجامعى المفتوح عملية التنمية، ويتغلب على التحديات التى تواجه الجامعة النظامية

التعليم الجامعى المفتوح ضرورة عصرية :

يعـــد التعليم الجامعى المفتوح نمطاً متطوراً من أنماط التعليم عن بعد، حيث أخذ شكل الانتســـــاب أولاً، والذى يعتمـــــد فيه الطالب على الدراسة الذاتية، ثم أخذ شكل الانتساب الموجه من العام الدراسى٩٢/ ١٩٩٣[٤٠]. وأخيراً يأتى التعليم المفتوح بالصورة التى يتعلق بها موضوع الدراسة الحالية.

إشكالية تحديد المفهوم:

بداية لابد من التنويه هنا إلى أنه لايوجد تعريف محدد للتعليم المفتوح، حيث يختلف الباحثون فيما بينهم حول مسميات ومفهوم التعليم المفتوح، نظراً لاختلاف

أيديولوجياتهم وطبيعة مجتمعاتهم وظروف العصر الحالى مما يجعل الأمر أكثر حيرة وتعقيداً .

لذا فقد لخص Norman Makenzy نورمان ماكينزى مشكلة التعريف فى وصفه للتعليم المفتوح بأنه "جملة غير دقيقة"، يمكن أن تحمل العديد من المعانى ويصعب وضع تعريف محدد لهذا المصطلح. حيث يرى نورمان أن التعليم المفتوح يتكون من شقين هما: الفلسفة – الطريقة؛ فالفلسفة تتمثل فى المعتقدات التى يوجد حولها اتفاق إلى حد ما، والتى تعنى فتح فرص التعليم لأكبر عدد من الأفراد وتمكينهم من التعليم بصورة أكثر إنتاجية وملائمة لاحتياجاتهم. ويتضمن ذلك، التخفيف من حدة عوائق الالتحاق بالتعليم النظامى، وإعطاء المتعلمين قدراً أكبر من السيطرة على تعلمهم[٤١]. كما أنه يسمح بالإنتقال إليه والدراسة فيه وتركه والعودة إلى التعليم النظامى[٤٢]. أما الطريقة فتتمثل فى مجموعة الأساليب "التقنيات" المستخدمة للتدريس والتعلم، والتى يعتمد عليها نظام التعليم الجامعى المفتوح[٤٣]. وهى الشق المادى لتكنولوجيا المعلومات، وتعنى الأجهزة والمعدات الإلكترونية التى تقوم بنقل المعلومات عن بعد، بواسطة نظم كهربية أو كهرومغناطيسية مثل؛ البرامج المذاعة بالراديو، والأشرطة المسجلة المسموعة والمرئية وشبكة الإنترنت والبريد الإلكترونى والأقراص المدمجة (CDS)، وبرامج الكمبيوتر والوسائط المتعددة والحقائب التعليمية، والمواد المطبوعة، وغير ذلك من وسائل الاتصال. هذا بالإضافة إلى مراكز الدراسة الإقليمية والمحلية للتعليم الجامعى المفتوح والذى يتم فيه الاتصال المباشر بين المتعلمين وأعضاء هيئة التدريس[٤٤].

وعلى هذا فإن حجى يرى أن التعليم المفتوح يعد صيغة من صيغ التعليم المستمر، يعتمد على تكنولوجيا التربية[٤٥]. وإذا كانت الجامعة المفتوحة شكلاً من أشكال التعليم عن بعد، فإن حجى يرى أن التعليم عن بعد يمثل صيغة من صيغ التجديد التربوى تندرج تحته كل الصيغ التعليمية التى لاتعتمد على المواجهة بين المعلم والمتعلم[٤٦]. ويشير إبراهيم محمد[٤٧] إلى وجود خلط واضح فى المفاهيم

حيث يستخدم مفهوم التعليم المفتوح Open Learning كمرادف لمفهوم التعليم عن بعد Distance Learning كما يختلط بهما مفردات ومفاهيم أخرى.

وفيما يلي بعضاً من المفردات الأكثر شيوعاً فى مجال التعريف مثل[٤٨]؛ التعليم بالمراسلة، الدراسة المنزلية، الدراسة المستقلة، الدراسة الخارجية، التعليم المستمر، التدريس عن بعد، التعلم الذاتى، تعليم البالغين، التعليم القائم على المتعلم، الاتصال المفتوح، التعليم المرن، التعليم المنشور... إلى غير ذلك من المفردات التى تمثل إشكالية عند تحديد المفهوم تحديداً إجرائياً .

بينما يرى البعض أن هذا الخلط بين التعليم المفتوح والتعليم عن بُعد ليس صحيحاً، فالتعليم المفتوح نظام متفرد من التعليم له طرائقه الخاصة، ويعتمد على التعلم الذاتى، وعلى وسائط متنوعة فى التعليم، وهو نوع من أنواع التعليم عن بعد، له طرائقه الخاصة فى التخطيط والتنفيذ والتقويم والمتابعة، أما التعليم عن بعد فهو بوتقة أكبر تضم التعليم المفتوح وغيره من أنظمة التعليم الحديثة. كالجامعة الافتراضية. ويفرق البعض بين التعليم عن بعد، والتعليم من بعد، فالتعليم "عن بعد"، يقصد به المؤسسة التى تقدم خدماتها للمتعلم أينما كان من خلال متابعة المتعلم، أو من خلال إعداد الوسائط التقنية الحديثة وتقديمها للمتعلم، أما التعليم "من بعد" فيركز على المتعلم الذى يعتمد عليه فى تحصيله للمادة التعليمية بنفسه من خلال الوسائط التقنية الحديثة[٤٩].

بيد أن إبراهيم محمد قد عرف التعليم المفتوح عن بعد، على أنه "نظام يتيح فرص تعليمية وتدريبية إضافية للدارسين الراغبين والقادرين على الاستفادة منها، وهو مفتوح للجميع، تقدم من خلاله برامج تعليمية وتدريبية متنوعة ذات مستويات متعددة، تقدم للدارسين فى الوقت والمكان المناسب لظروفهم وإمكاناتهم، ويتم التواصل بين المعلم والدارسين من خلال منظومة متكاملة تشمل لقاءات وجهاً لوجه فى أماكن تواجد الدارسين، ويتم تدعيم التواصل الثنائى الحوار بينهما عبر وسائط متعددة تتيح للدارس التعامل مع البرنامج وفق حاجاته وإمكاناته"[٥٠].

المبادئ التى يستند إليها المفهوم:

للتغلب على إشكالية تحديد وتعدد التعريفات والمفاهيم فإن معظم التعريفات التى يتم صياغتها لهذا المصطلح تقوم على المبادئ التالية[٥١]:

١- الفصل بين المعلم والمتعلم من حيث الزمان أو المكان أو كليهما.

٢- التوثيق المؤسسى من خلال إحدى المؤسسات التعليمية .

٣- استخدام مزيج من البرمجيات التعليمية .

٤- الاتصال بين الطرفين والذى يسمح للمتعلمين والمعلمين بالاجتماع وعقد الجلسات العملية والتفاعل معاً .

٥- استخدام العمليات التصنيفية للمتعلمين والمعلمين .

٦- المرونة فى قبول الدارسين .

ويضيف "حجى" إلى ذلك، مبادئ أخرى مثل[٥٢]:

٧- قدرته على استيعاب أعداد متزايدة من المتعلمين دون زيادة فى كلفة التعليم.

٨- إمكان استخدام التقويم والاختبارات كأدوات تشخيصية لتحليل مدى تحقيق أهداف التعلم .

٩- قدرته على اكتشاف أهداف المتعلم وقدراته وتحليلها وتفسيرها، سواء عند بداية التحاقه أو فى أثناء الدراسة، وربط ذلك بالبرامج التعليمية. إذن لابد من توافر المبادئ السابقة إلى حد كبير فى أنماط التعليم المفتوح لتحقيق أهدافه .

أنماط التعليم المفتوح:

تختلف عملية تنظيم التعليم المفتوح من مجتمع لآخر، باختلاف الفلسفة والأهداف التى يسعى إليها كل مجتمع، كما تختلف طرق التعليم والتعلم من موقف لآخر. ويمكن عرض هذه الأنماط كما يلى:

١- المؤسسات التعليمية ذات الطابع الفردى:

وهى تلك المؤسسات التى تعمل على تقديم البرامج الدراسية على مسافة بعيدة، حيث يطبق هذا الشكل فى كثير من الجامعات العالمية الكبيرة، ذات النظام التعليمى الواحد. مثل "جامعة أندبرا غاندى المفتوحة"، و"جامعة المملكة المتحدة

المفـتوحة". ومن أهم سمات هذا النظام؛ التفاعل المباشر وجهاً لوجه، واستخدام الوسـائل التعليمية المعاصرة لتفعيل عملية التعليم، كالوسائل المسموعة والمرئية مـثل؛ أجهزة الراديو ذات الاتجاهين أو الاتجاه الواحد والتليفزيون، والمؤتمرات المسـموعة، وشـرائط الكاسيت ومؤتمرات الفيديو المرئية، وأجهزة الكمبيوتر، والـبريد الإلكـتروني، والمؤتمـرات عبر الشبكة العالمية... إلخ. مع الوضع فى الاعتبار بأن اللقاءات المباشرة بين المعلم والمتعلم تحدث بشكل اختيارى .

٢- المؤسسات التعليمية ذات الطابع المزدوج :

وتعـتمد مؤسسات هذا الشكل على نظامين تعليميين: أحدهما يتم من خلال اسـتخدام طـرق الـتدريس التقليدية داخل حجرة الدراسة، والآخر يتم من خلال استخدام طرق التعليم عن بعد. وتقدم مؤسسات هذا الشكل الدورات العلمية فى كلا النظاميـن، مـع امـتحانات مشتركة تتعلق بالدارس كمتعلم عن بعد داخل الحرم الجـامعى، ومـتعلم خـارجى. ومـن أمثلة هذا النظام الثنائى، "جامعة نيروبى"، "وجامعة بوتسوانا"، و"جامعة زامبيا".

مميزات النمط المزدوج :

يشـير Garrison جاريسون (١٩٩٠) إلى أن جودة وتكامل عملية التعليم عـن بعـد تعـتمد على الاتصال الثنائى المستمر بين المعلم والمتعلم، ودون هذا الاتصـال يـتراجع نظام التعليم عن بعد إلى أسلوب المراسلة القديم، حيث يصبح الطالب منعزلاً، يعتمد على التعلم الذاتى. ويؤكد جاريسون على أن التعليم عن بعد لكى يصبح فعالاً، ينبغى أن يأخذ شكل إثراء منهجى فى صورة مشاريع تقوم على الاتصـال المستمر بين المعلم كميسر والمتعلم الذى يمارس الأنشطة المختلفة فى مجموعـات متآلفة، بالاعتماد على بعض الوسائل الأكثر انتشاراً للتعليم عن بعد، كالتليفزيون والذى يقوم بدور واضح فى تنمية مالدى أفراد المجموعات الدراسية من قدرات إبداعية(٥٣).

لـذا تؤكـد الدراسـات المسـتقبلية على أهمية الاعتماد المتزايد على البث الـتلفزيونى، واستخدام الكمبيوتر، وشرائط الفيديو، وإجراء المؤتمرات التليفونية بيـن المرشـد والطلاب فى وقت واحد "كونفرانس"، بالإضافة إلى تنظيم اللقاءات

الدوريـــة ذات المواعيد المحددة بين الطالب والأستاذ، خاصة عند إجراء التجارب المعملية المتعلقة ببعض البرامج الدراسية، والتى يصعب إجراؤها بالمنازل.

وبالتالى يمكن استخدام القمر الصناعى"عربسات"، بكفاءة لتعميم فائدة بعض البرامج المشتركة فى مؤسسات التعليم المفتوحة العربية[٥٤]. على أن يتناول هذا الشـــكل مـــن التعـــليم المفتوح وهو "الاتصال الثنائى"، احتياجات المناطق الريفية والنائية الصغيرة والكبيرة، وكذلك المناطق الحضرية[٥٥].

٣- المؤسسات التعليمية ذات الأنظمة المختلطة :

وتتميز هذه المؤسسات بأنها تقدم للمتعلم فرصة اختيار أكبر عدد ممكن من بين الأنشطة الدراسية التالية:

أ- دراســـة مســـتقلة جماعية تحدث عند ضم مجموعات الدارسين الصغيرة فى أقسام دراسية مختلفة لدراسة منهج دراسى موحد .

ب- دراسة تقوم على التفاعل وجهاً لوجه أو من خلال بعض وسائل التعليم عن بعد، ويتصـــف هذا النمط بالمرونة فى عامل اختيار المكان والزمان وخطة ســـير الدراســـة واللقاءات المباشـــرة. ومن أمثلة هذا النظام ماهو مطبق ببعض الجامعات فى استراليا[٥٦].

ويرى محمد إسماعيل أن بعض الجامعات تقسم النظم الدراسة فيها إلى ثلاثة أنظمة هى :

- ❖ داخل الحرم الجامعـــى . On-Campus
- ❖ الحرم الجامعى المفتوح . Open Campus
- ❖ خارج الحرم الجامعى . Off - Campus

ويقصـــد بالشـــكل الأول، أن تتم الدراسة فيه طبقاً للأنظمة التقليدية، والتى تســـتلزم حضـــور الطالـــب طول الوقت. أما الشكل الثالث "خارج الحرم الجامعى" فيعتمد على عدم حضور الطالب إلى قاعة الدرس، ويتم إرسال المادة العلمية إليه، ويعقد الامتحان فى أماكن معينة قريبة إلى حد ما من أماكن تواجد الطلاب .

أمـــا نظـــام التعليم المسمى "بالحرم الجامعى المفتوح"، فهو نظام يجمع بين النظامين الأول والثالث. بمعنى أن الدارس يحضر المحاضرات بعض الوقت، ويتم

إرسال المادة العلمية إليه فى الأوقات الأخرى التى لايحضر فيها إلى الجامعة[٥٧]. ولابد من التأكيد هنا على أن هذا الشكل "الحرم الجامعى المفتوح" هو من أفضل الأشكال وأنسبها للدارسين، فهو يجمع بين مميزات النظامين السابقين. كما أنه هو المطبق الآن بمصر، لذا يجب تفعيله بشكل يلبى احتياجات الفرد والمجتمع .

ويـنوه الباحث إلى أنه بدأت تطفو على السطح أشكال جديدة لأنماط التعليم عن بعد نذكر منها[٥٨]:

- الجامعة الافتراضية: والتى تعتمد فى أداء مهامها على الإنترنت، ويتركز نشاط هيئة التدريس والإدارة والدارسين من خلال الاتصال عبر شبكات الحاسوب، وهذا النمط يغطى مناطق جغرافية شاسعة.
- نموذج الولوج المفتوح The Open Access Model ، والذى يسمح بوضع المناهج الدراسية فى صورة إلكترونية، حتى يمكن للدارسين الوصول إليها والاختيار من بينها لذا يطلق عليها البعض بالجامعة الإلكترونية .
- نموذج المشاركة فى التطوير: Joint Development Model وهو يعتمد على مشاركة أكثر من أستاذ من معاهد دراسية مختلفة، فى عملية تصميم وتطوير المنهج الدراسى للتعليم عن بعد .

وهذه النماذج وغيرها بات يتحكم فيها تطبيق معايير الجودة الشاملة، مثل التفاعلية، التعليم النشط، الوسائط البصرية، الاتصال المؤثر وغيرها.

بعض متطلبات تحقيق جودة التعليم المفتوح :

لابد من توافر المتطلبات التربوية اللازمة لنجاح برامج التعليم المفتوح وتحقيق الجودة المنشودة، وتتمثل أهم هذه المتطلبات[٥٩]:

١- الاعتماد على مبدأ التغذية الراجعة .

٢- التفاعل بين المعلم والمتعلم، وبين المتعلمين أنفسهم فى جو يسوده المناخ التعليمى الملائم لاستثمار قدرات المتعلمين .

٣- توافر الخبرة المربية لدى القائمين بالتدريس فى مجال التعليم المفتوح .

٤- التنظيم الواعى القائم على التخطيط العلمى للمنهجية السليمة، بعيداً عن الصدفة أو العفوية .

الواقع الراهن لمؤسسات التعليم الجامعى والعالى بسيناء:

تتطلب الأوضاع المجتمعية الراهنة، ضرورة إرتباط التعليم الجامعى والعالى باحتياجات التنمية المحلية، فهو جزء منها يتفاعل معها فى تشكيلها. نظراً لأن مخرجات هذا التعليم هى مدخلات البيئة المحلية، لذا فإن أى تغيير فى المجتمع لابد أن يتبعه تغيير فى النظام التعليمى، وفى أساليب وطرق إعداد الكوادر البشرية التى تستطيع التعامل مع تلك التغيرات الجديدة التى تحدث على أرض سيناء، سواء أكان الإعداد بالمؤسسات النظامية أو غير النظامية. وذلك كما يتضح من العرض التالى :

أولاً- التعليم الجامعى والعالى النظامى:

تتعرض الدراسة فى هذا البعد لأهم ملامح الواقع الراهن لخريجى التعليم الجامعى والعالى النظامى بسيناء بصورة مختصرة كما يلى:

جدول (١)

مؤسسات التعليم الجامعى والعالى النظامى بسيناء

للعام الدراسى ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦*

المؤسسة التعليمية	عدد الطلاب فى العام الدراسى ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦
* الكليات الجامعية عددها ثنتان هما:	
١- كلية التربية بالعريش وتشمل :	
أ- الشعبة العامة .	١٣١٣
ب- شعبة التعليم الابتدائى	٦٨٧
٢- كلية العلوم الزراعية البيئية بالعريش .	١٧٦
* المعاهد المتوسطة الفنية الخاصة عددها اثنان هما:	
١- المعهد الفنى التجارى بالعريش .	٦٢١
٢- المعهد الفنى الصناعى ببئر العبد .	١٥٠
* المعاهد العليا الخاصة عددها ثلاثة هى:	
١- المعهد العالى للعلوم التجارية والحاسب الآلى.	١١٥١
٢- المعهد العالى للهندسة والتكنولوجيا .	٦٣
٣- المعهد العالى للسياحة والفنادق .	٢٧

* المصدر: مزيدا من الإيضاح يمكن الرجوع إلى:

١- محافظة شمال سيناء: الكتاب الإحصائى، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العريش، ابريل سنة ٢٠٠٦ ص ص٦٨-٧٨ .

٢- وزارة التعليم العالى: مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد، دليل المعاهد الخاصة، العليا والمتوسطة المنشأة بقرار وزارى سنة ٢٠٠٦.

٣- جامعة قناة السويس: كلية العلوم الزراعية البيئية، دليل الطالب للعام الدراسى ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

إن المستأمل للبيانات الواردة بالجدول السابق، يجد أن هناك اهتماماً واضحاً بالتنمية البشرية، لتحقيق مختلف أبعاد التنمية على أرض سيناء. إنطلاقاً من الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة، حيث تكون الاولوية فيها للجوانب التعليمية والثقافية، نظراً للفجوة الكبيرة التى تفصل بين سكان محافظة شمال سيناء وباقى سكان مصر فى المجالات التنموية المختلفة(١٠).

لذا فقد أنشئت كلية التربية بالعريش فى العام الدراسى ١٩٨٣/٨٢ كأول مؤسسة جامعية يناط بها تحقيق التنمية البشرية على أرض سيناء. حيث زاد عدد الطلاب بها من (٩٠) طالباً وطالبة عند بدء الدراسة بها فى شعبتى اللغة العربية واللغة الإنجليزية، إلى أن وصل عدد الطلاب بها فى العام الدراسى ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ إلى (١٣١٣) طالباً وطالبة، ووصل عدد الشعب بها إلى تسع شعب لإعداد المعلم فى مختلف التخصصات العلمية والأدبية اللازمة لتحقيق الإستقرار والتنمية، لتغطى جميع مراحل التعليم العام بالإضافة إلى مرحلة ماقبل المدرسة .

وفى عام ١٩٨٩/٨٨ صدر قرار بإنشاء كلية العلوم الزراعية البيئية بالعريش، وهذه الكلية تنفرد بخصوصية الإرتباط بالبيئة المحلية، حيث تنص لائحتها الداخلية على ضرورة القيام بخدمة المجتمع، من خلال دراسة البيئة وإجراء البحوث والدراسات الميدانية الخاصة بالمناطق الجافة.

من هنا برزت أهمية إعدادها للقوى البشرية اللازمة لتلبية احتياجات خطة التنمية المحلية، والتى تضمنها المشروع القومى لتنمية سيناء. عن طريق تزويد هذه الخطة بالكوادر المتخصصة، و الخبراء الذين يدرسون البيئة السيناوية ويعرفون خصائصها، مما يعطيهم القدرة على تنمية مواردها الزراعية والاستغلال الرشيد لهذه الموارد(١١). وتتكون الكلية من سبعة أقسام هى:- علوم البيئة والموارد الطبيعية، والأراضى والمياه، والإنتاج النباتى ووقايته، والثروة السمكية والأحياء المائية، والإنتاج الحيوانى ووقايته، والتصنيع الزراعى، والاقتصاد والتنمية الريفية .

والمستأمل لهذه التخصصات يجد أنها من الممكن أن تسهم إلى حد كبير فى تحقيق التنمية المحلية على أرض سيناء، فى حالة ماإذا جاء التنفيذ مطابقاً للأطر

الـــنظرية الحاكمة لهذه التخصصات. ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو: هل يمكـــن تحقـــيق الأهداف التى تصبو إليها هذه الكلية فى ظل عزوف الطلاب عن الالـــتحاق بهـــا؟ وانخفاض نسبة المقبولين عليها؟ حيث يصـــل عدد الطلاب فى الصفوف الأربعة للكلية (١٧٦) طالب وطالبة. وفى الحقيقة فإن واقع القبول بهذه الكلية، يشير إلى ضرورة البحث عن الأسباب التى تكمن وراء عزوف الطلاب عن الالتحاق بهـــا، حيث تأتى ضمن تنسيق المرحلة الثالثة لتنسيق الجامعات .

أما (المعاهد المتوسطة) وهما المعهدان الفنى التجارى والفنى الصناعى، فقد جـــاء الاهـــتمام بإنشائهما ضمن منظومة الاهتمام بإعداد العمالة الماهرة اللازمة لمخـــتلف مؤسســـات المجـــتمع، وفى إطار ربط التعليم الفنى بمشروعات تنمية حقيقـــية بالمجـــتمع. وعلى هذا تشير البيانات الواردة بالجدول السابق إلى وجود عـــدد لابأس به من الطلاب، حيث يبلغ عدد طلاب المعهد الفنى التجارى (٦٢١) طالـــب وطالـــبة، فى حين يصل عدد طلاب المعهد الفنى الصناعى (١٥٠) طالب وطالـــبة. وأول مايلاحظ على هذه البيانات اختلال عملية القبول والتوزيع، والتى يجـــب أن تعطـــى للتعليم الفنى الصناعـــــى العدد الأكبر واللازم لمختلف جوانب التنمية بسيناء، والتى هى فى أشد الحاجة إلى مثل هذه النوعية من التعليم الفنى التكنولوجى.

أمـــا (المعـــاهد العلـــيا الخاصـــة) فقد أنشئ المعهد العالى للعلوم التجارية والحاســـب الآلـــى عام ٢٠٠٢، ويضم شعبتين هما: شعبة نظم معلومات إدارية، وشـــعبة علـــوم تجاريـــة، وينتظم فيه حوالى (١١٥١) طالباً وطالبة. لو أحسن إعدادهـــم بالشـــكل الذى تنص عليه أهداف المعهد، لأمكنهم تعزيز ميادين التنمية المخـــتلفة بالمجـــتمع الســـيناوى، خاصـــة فـــى حالة وجود فرص عمل لهؤلاء الخريجين. أما المعهد العالى للهندسة والتكنولوجيا، وكذلك المعهد العالى للسياحة والفنادق واللذان تم إنشاؤهما فى عام ٢٠٠٥، فقد إقتصر المعهد الأول علـــى شـــعبة الهندســـة المعماريـــة، وبلغ عدد طلابه (٦٣) . فى حين بلغ عدد طلاب السياحة والفنادق(٢٧) طالباً .

وأول الملحوظات التى تتكون حول هذه البيانات تتمثل فى قلة عدد المقبولين بهذيـن المعهدين، رغم حاجة المنطقة إلى زيادة أعداد خريجى هذه التخصصات، كمـا نصـت علـى ذلـك خطة التنمية المحلية بسيناء. والأمل معقود فى إنشاء مؤسسات جامعية جديدة وفتح تخصصات أخرى تتطلبها حاجة التنمية بالمنطقة .

ثانياً – التعليم الجامعى المفتوح :

تنبع فكرة إنشاء هذا الشكل التعليمى من حرص الدولة وإيمانها بأهمية نشر التعليم على أوسع نطاق، تمشياً مع مبدأى التعليم للجميع، والتعليم مدى الحياة، حيـث يعـد نظام التعليم المفتوح واحد من أكثر النظم التعليمية رقياً. ويقوم هذا الـنظام علـى إنشـاء مراكز للإشراف على برامج هذا النوع من التعليـم، حيث تمـارس هـذه المراكز نشاطها مـن خلال برامج دراسية فى التخصصات التى يحتاجها المجتمع، مثل: (٦٢)

١- برنامج تأهيل معلمى الحلقة الابتدائية للمستوى الجامعى:

ويهـدف هـذا الـبرنامج إلى رفع المستوى العلمى والمهنى لمعلمى التعليم الابـتدائى، للحاصـلين على دبلوم المعلمين والمعلمات نظام السنوات الخمس إلى المسـتوى الجامعى، وقد بدأ تطبيق هذا البرنامج فى العام الدراسى ٨٣/ ١٩٨٤ بكلـية التربية جامعة عين شمس، وتم التوسع فى هذا البرنامج، حيث وصل عدد الكليات المشاركة فيه بالعام الدراسى ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ إلى أربع عشرة كلية تربية على مستوى الجمهورية(٦٣). ومن المتوقع أن تنضم كلية التربية بالعريش ضمن الكليات المشاركة فى هذا البرنامج .

٢- برامج التعليم الجامعى المفتوح :

وقـد أنشئت مراكز للتعليم الجامعى المفتوح ببعض الجامعات المصرية منها (القاهرة – عين شمس – أسيوط – الاسكندرية) اعتباراً من عام ١٩٩٢، ثم امتد التوسع فى هذا النوع من التعليم إلى جامعة قناة السويس (فرع العريش).

حيـث أعلـن عـن إنشاء فرع للتعليم المفتوح بسيناء فى العام الدراسى ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥م، لتفـتح أمـام أبناء سيناء آفاقاً رحبة لراغبى العلم والمعرفة، ولمـن يطمح فى تحسين مستواه الثقافى والاجتماعى والاقتصادى. وللتعرف على

الواقـــع الحـــالى للتعلـــيم الجـــامعى المفتوح بسيناء، لابد من إلقاء الضوء على مجموعـــة من الأسس والأبعاد الفلسفية التى يستند إليها هذا الواقع، للكشف عن الإمكانـــات الماديـــة والبشـــرية التى يقوم عليها هذا التعليم. ويمكن تفصيل هذه المبادئ الفلسفية كما يلى:

أهداف التعليم المفتوح:

يعمل برنامج التعليم المفتوح بالجامعة على تحقيق الأهداف التالية[٦٤]:

١- توفيرفرصـــة التعلـــيم المســـتمر وتقديم الخدمة التعليمية للراغبين فى رفع مستواهم العلمى والثقافى .

٢- إتاحة الفرصة لمن لم تتح له فرصة التعليم الجامعى النظامى، من الحاصلين على الثانوية العامة أو مايعادلها للحصول على شهادة جامعية فى التخصص الذى يرغبون فى دراسته .

٣- إتاحـــة الفرصة لأصحاب التخصصات المختلفة لدراسة واستيعاب تخصصات أخرى .

٤- تنمية وتحديث معلومات ومهارات العاملين بمفهوم التعليم المستمر.

٥- تحقق مبدأ ربط الجامعة بالمجتمع .

٦- إتاحة الفرصة أمام المصريين العاملين فى الخارج، وكذلك الوافدين للدراسة والحصول على مؤهل عال، مع بقائهم متابعين لأعمالهم فى محال إقامتهم.

٧- الاهـــتمام بالتطبـــيق الأمثل لاستخدامات تكنولوجيا التعليم، سعياً إلى الهدف المأمول من إيصال الخدمة التعليمية للجميع أينما كانوا.

نظام القبول:

يلـــتحق بالتعلـــيم الجامعى المفتوح بسيناء الأفراد الحاصلون على الثانوية العامـــة أو مايعادلهـــا مـــن الحاصلين على الدبلومات الفنية بشرط مضى خمس سنوات على الأقل من تاريخ الحصول على الدبلوم، بشرط أن يسدد الطالب مبلغاً قـــدره (١٥٠) جنـــيهاً مـــنها ١٠٠ جنيه لمؤسسة سيناء، وخمسون جنيهاً قيمة الملف عند بدء تقديم الأوراق. ويقدر عدد الطلاب الذين يدرسون بالتعليم المفتوح بسيناء بحوالى (١٩٨) طالباً. كما يتضح من الجدول التالى :

جدول (٣)

أعداد الكليات والطلاب المقيدين بالتعليم الجامعى المفتوح بسيناء خلال العام الجامعي ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦*

م	الكليـــــات	أعـــداد الطـــلاب		
		الفرقة الأولى	الفرقة الثانية	المجموع
١	كلية التجارة	١١٧	٣٥	١٥٢
٢	كلية الحقوق	١٢	–	١٢
٣	كلية الزراعة	٢	–	٢
٤	كلية الآداب	٣٢	–	٣٢
	المجموع	١٦٣	٣٥	١٩٨

* المصـــدر: محافظـــة شـــمال ســـيناء: بيان إحصائى بالتعليم الجامعى المفتوح، مركز التعليم المفتوح، العريش، سنة ٢٠٠٦ .

نظام الدراسة :

الدراســـة بالـــبرنامج الواحـــد تقســـم إلى أربعة مستويات دراسية، مدة كل مستوى عام دراسى. يحصل الدارس على الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس – الليســـانس) بعد إتمام هذه المستويات بنظام الساعات المعتمدة فى أحد البرامج التالية:

١- كلـــية الـــتجارة: حيث يدرس الطالب فى مجال الإدارة والتنظيم أو المحاسبة والمعاملات المالية، أو الإحصاء والتأمين ونظم المعلومات .

٢- كلـــية الآداب: ويدرس الطالب فى أحد المجالات التالية: الدراسات الأثرية – الدراسات السياحية – دراسات فى التنمية والتخطيط الاجتماعى .

٣- كلـــية الـــزراعة: وتقتصـــر الدراســـة فـــيها على برنامج تكنولوجيا إدارة المشروعات الزراعية .

٤- كلية الحقوق: وتقتصر الدراسة فيها على برنامج الدراسات القانونية.

الوسائط التعليمية:

تسير الدراسة فى نظام التعليم المفتوح على أساس التعليم عن بعد. وانطلاقاً من ذلك فقد تحددت وسائط التعليم المستخدمة على النحو التالى:

١- مواد مطبوعة: ويعتمد عليها الدارسون فى هذا البرنامج اعتماداً شبه كلى، حيث يتم إرسال هذه المطبوعات من المقر الرئيسى "بجامعة عين شمس"، إلى فرع التعليم المفتوح بالعريش، عن طريق المراسلة. حيث توجه هذه المطبوعات الطلاب إلى بعض الكتب الإضافية، كما تتضمن هذه المطبوعات تمارين وواجبات يقوم الطالب بحلها.

٢- وسائل سمعية (برامج الشرائط المسموعة والبرامج الإذاعية). ويتسلمها الدارسون مع المطبوعات .

٣- الوسائل السمعية والبصرية (برامج لشرائط الفيديو – وبرامج التليفزيون) حيث يتسلم الدارسون برامج لشرائط الفيديو .

٤- مركز الدراسة: حيث يتم أحياناً تجميع الطلاب الدارسين فى إحدى القاعات المتواضعة، والتابعة "لمؤسسة سيناء" مع بعض المدرسين من حملة البكالوريوس فى بعض المواد التى يشعر الدارسون أنهم بحاجة إلى المناقشة والحوار فيها، مثل بعض المواد التجارية أو العملية فى مقررات الزراعة على سبيل المثال، ويتم ذلك بالتنسيق بين الدارسين والمشرف الأكاديمى لفرع التعليم المفتوح بالعريش .

الإدارة والإشراف :

تتحدد برامج التعليم المفتوح بسيناء تحديداً مركزياً من قبل التعليم الجامعى بجامعة عين شمس، حيث توضع المقررات، وتجهز بعض الوسائط التعليمية، ويوضع الامتحان.. إلخ، بينما يترك أمر التسجيل والقبول وتسليم المطبوعات لمركز الدراسة بالعريش. وفى هذا التحديد المركزى إغفالاً لاحتياجات البيئة السيناوية .

التمويل:

يعد تمويل التعليم والإنفاق على المتعلم أحد المحددات الأساسية التى توضح اتجاهات السياسة التعليمية بالمجتمع نحو التعليم[١٥]. وإذا ماتظرنا إلى تمويل هذا التعليم، نجد أن الطالب يسدد (١٠٥) جنيهات عن كل مقرر تم التسجيل فيه شاملاً تكلفة الكتب والشرائط، بحد أدنى ثلاثة مقررات للطالب فى الفصل الدراسى الواحد، باستثناء الفصل الدراسى الصيفى، فلا يتجاوز الحد الأقصى ثلاثة مقررات بما يعادل ست ساعات. ويسدد الطالب (٥٠) خمسين جنيهاً قيمة الملف عند تقديم الأوراق ويسدد الطالب (١٠) جنيهات مقابل أداء الامتحان عن كل مقرر[١٦]. على أن يتحمل الطالب تكاليف الكتب والديسكات فيدفع عن المادة الواحدة العامة (١٢٠ جنيهاً)، وعن مادة التخصص (٨٠) جنيهاً فى الفصل الدراسى الواحد .

الامتحانات :

تعتمد الامتحانات على الأسلوب التقليدى، حيث يعقد الامتحان فى المركز الرئيسى للتعليم المفتوح بجامعة عين شمس، على فصلين دراسيين، وفى حالة نجاح الدارس ينقل من مستوى لآخر، وفى حالة رسوبه فى مقررين على الأكثر. على أن يؤدى الإمتحان فيما رسب فيه فى نفس الفصول الدراسية التى تدرس فيها هذه المقررات كما يعقد امتحان التخلف فى شهر أغسطس، ويحسب التقدير العام للدارس عند التخرج على أساس متوسط تقديره العام فى المستويات الأربعة.

وبناء على ماسبق يتبين للباحث أن الأسس الفلسفية التى يستند إليها التعليم الجامعى المفتوح بسيناء، تمثل مبادئ عامة، حيث تأخذ بها الجامعات التى تطبق نظام التعليم المفتوح، فلا تتباين هذه الأسس بتباين طبيعة كل بيئة، وبالتالى تفتقد إلى الخصوصية عند التطبيق، وهذا ما تتناوله الدراسة الميدانية .

وحتى يسهم التعليم الجامعى المفتوح بفاعلية فى تحقيق التنمية، يجب أن تراجع برامجه فى ضوء احتياجات التنمية المحلية بسيناء .

الجزء الثانى
احتياجات التنمية المحلية بسيناء

يعد الاهتمام بقضية التنمية المدخل الطبيعى لكل إصلاح مجتمعى، حيث تمثل التنمية فى مغزاها العام عملية حضارية شاملة لمختلف الأنشطة المجتمعية، لذا يعد الإهتمام بها من أهم وأكبر التحديات التى تواجه المجتمعات فى عصرنا الحاضر .

وبما أن هذه الدراسة تهتم بهذه القضية، فإنه من الضرورى التعرض لبعض المفاهيم الأساسية، التى تخدم هدف الدراسة. وإن كان تناول هذه المفاهيم يعد من معاد القول، إلا أن هذه الإطلالة السريعة لابد منها، كما يلى :

التنمية المحلية "المفهوم – الأهمية – الأهداف":

التنمية من الناحية اللغوية مأخوذة من نما نمواً، بمعنى الزيادة فى الشىء فيقال نما المال نمواً أى زاد وكثر، وأنمى الشىء أى جعله ناميا[٦٧]. وأما من الناحية الاصطلاحية فقد اختلفت الأقوال فى تحديد مفهوم التنمية، وعلة ذلك، اختلاف الآراء حول عملية التنمية، من حيث مجالاتها وشموليتها، حيث توجد مجالات متعددة للتنمية لها أهميتها فى تحقيق التنمية الشاملة، من أهمها التنمية الاقتصادية[٦٨]. تلك التنمية التى تنصب على مختلف الموارد الاقتصادية المتاحة والممكنة لأقصى درجة وبطريقة أفضل، وخلق فرص عمل جديدة، بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية.

فى حين تركز التنمية الاجتماعية على الإنسان، فتعمل على تنمية قدراته المختلفة إلى أقصى حد ممكن، حتى تمكنه من التكيف مع الظروف المتغيرة الطارئة الجديدة، وحتى يمكن تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقة، البشرية الموجودة فى المجتمع لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث تعمل التنمية الاجتماعية على تزويده بمهارات وخبرات جديدة، كما تعمل على تغيير اتجاهاته وقيمه وعاداته التى تقف فى سبيل التغيير والتجديد[٦٩].

لذا يرى عبد الله عبد الدائم أن النمو الاقتصادى وحدة لايعنى التنمية الحقة ولايقوى عليها، فقد تحدث زيادة فى متوسط دخل الفرد مع بطء التنمية

وتعثرها[٧٠]. وبالتالى يجب استبعاد مايعرف "بالنمو العابر" Transient Growth، الذى تعرفه العديد من الدول النامية فى الوقت الحاضر، لأنه ليس ثابتاً ولامستمراً فضلاً عن كونه يتحقق بفعل عوامل خارجية موقوتة[٧١].بينما يقدم Schumpeter شومبيتر تفسيراً لمعنى كل من المفهومين، "فالتنمية" كما يراها هى نتاج قوى تعمل فى داخل النظام، عندما تكون العوامل الأخرى ثابتة إلى حد ما، وهى بذلك تعبر عن تغير تلقائى غير متصل يظهر بفعل قوى توسعية ضاغطة. أما "النمو" فهو تغير تدريجى منتظم، يحدث فى الفترة الطويلة، نتيجة الزيادة العامة فى الموارد[٧٢].

بيد أن عبد الله عبد الدائم يرى أن التنمية فى معناها الشامل، تعنى بناء مشروع حضارى متكامل، يتوافر فيه التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فى آن واحد[٧٣]. وهذه النظرة الشمولية للتنمية، تتفق مع مذكره الاقتصادى السويدى المشهور MyrdalGunnar جنارميردال الذى عرف التنمية "بأنها تعنى حركة النظام الاجتماعى ككل نحو الأمام أو التقدم[٧٤].

وعلى الرغم من ظهور المفهوم الشمولى للتنمية، إلا أن بعضاً من علماء الاقتصاد حاولوا تسخير التنمية الاجتماعية لخدمة التنمية الاقتصادية، بحيث تستثمر الأولى لحساب الثانية. وهذا التصور للتنمية الاجتماعية نجده عند Higgins هيجنز حيث ينظر إليها على أنها "عملية استثمار إنسانى، تتم فى المجالات التى تمس حياة الإنسان مثل التعليم والصحة العامة والإسكان والرعاية الاجتماعية... وغير ذلك. بحيث يوجه عائد تلك العملية، إلى النشاط الاقتصادى الذى يبذل فى المجتمع"[٧٥]. وقد اعتمد "محمد منير مرسى" على هذا التعريف فى كتاباته[٧٦].

ولكن علماء الاجتماع ينتقدون هذه النظرة للتنمية الاجتماعية، ويرون أنها "العملية التى تبذل بقصد ووفق سياسة عامة، لإحداث تطور اجتماعى واقتصادى للأفراد وبيئاتهم، سواء أكانوا فى مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية. بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة، على أن تكتسب هذه الجهود قدرة

أكثر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات"[٧٧]. وبالتالى يؤكد الجلاد على ضرورة التكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرى أنهما وجهان لعملة واحدة كل منهما يكمل الآخر، فلا يمكن أن تتحقق أهداف التنمية الاقتصادية دون أن تصاحبها تنمية اجتماعية والعكس صحيح[٧٨].

فعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ماهى إلا نتيجة مباشرة للتسهيلات التعليمية والتدريبية المتاحة بالمجتمع، والتى لاتستقيم ولاتصح هذه العمليات بغير تنمية بشرية سليمة، وأن برامج التعليم والتدريب المتنوعة تعد من أهم الأساليب المستخدمة فى تنمية الموارد البشرية[٧٩].

من هنا يؤكد عبد الله عبد الجواد على شمولية وتكامل وتنظيم عملية التنمية، حيث يرى أنها "مجموعة من الفعاليات المتناسقة والمتكاملة شمولياً، والتى تتيح لمجتمع ما أن ينتقل من حالة الجمود إلى حالة الحركة، لابطريقة ميكانيكية، ولابتدخل قوة أجنبية، بل تبعاً لدرجة تدخل المجتمع نفسه لحل مشاكله وتحمل شئونه. وأن يتخذ القرارات اللازمة، ويتحكم فى مصيره، ومنها يستطيع المجتمع أن ينمو ويزدهر[٨٠]. وعلى هذا فالتنمية تتم بطريقة مقصودة. نتيجة لتدخل الإنسان فيها وتحكمه فى مسارها سواء على مستوى المجتمع ككل، أو على المستوى المحلى.

وعلى هذا يعرف Nelson نيلسون المجتمع المحلى بأنه عبارة عن "العناصر والعمليات والمحاور والأبعاد التى تسهم فى تقدم المجتمع عن طريق حل مشكلاته الذاتية"[٨١]. وهذا التعريف يؤكد على التنمية المتكاملة والشاملة، والتى لاتقتصر على جانب واحد فقط من جوانب تنمية المجتمع المحلى، بل تتناول جميع جوانبه. حيث يستخدم مفهوم تنمية المجتمع المحلى بهذا الشكل فى ميادين النشاط المختلفة للوصول إلى الرفاهية الاجتماعية، عن طريق العمل فى المجالات الاجتماعية التى تنمى ذلك المجتمع. مثل مجالات؛ التعليم، والصحة، والترفيه... إلخ. مما يجعل التنمية من أجل المجتمع المحلى لتنميته وتطويره، وليس تنمية المجتمع المحلى من أجل خدمته فقط، نظراً لتوجيه الاهتمام نحو إدخال التحسينات

علـى تلـك المناشـط المجتمعـية، التى تتصل بظروف المجتمع المحلى بصورة متكاملة[٨٢].

وتعـتمد التنمية المتكاملة للمجتمع على عملية التخطيط بالدرجة الأولى، إذ أن التخطـيط والتنمـية عمليتان مرتبطتان، فلا يمكن أن تتحقق التنمية فى غيبة التخطـيط، بـل إن التخطـيط هو الأسلوب العلمى، والمنهج الأفضل الذى يمكن الاعتماد عليه فى إحداث أى تغير اجتماعى[٨٣].

وإتباع الأسلوب العلمى فى التخطيط يحتاج إلى الدراية والخبرة الإدارية من ناحـية، وارتفـاع مستوى الكفاءة التعليمية من ناحية أخرى لدى القائمين عليه، حـتى يمكـنهم وضـع الخطـة علـى المستوى المحلى بشكل سليم، وذلك وفقاً للإرشادات التالية:[٨٤]

١- أن تصـاغ المفاهـيم المـتعلقة بالتخطيط بشكل إجرائى محدد يسهل فهمه والعمل به .

٢- أن تحدد الاختصاصات الوظيفية الفنية والإدارية بصورة دقيقة، حتى لايحدث تعارض بين السلطة والمسئولية .

٣- إعـداد دلـيل مرجعى للخطة المحلية يوضح كيفية التخطيط لتنمية المجتمع المحلى .

أهداف التنمية المحلية:

بـناء علـى ذلـك تهدف التنمية فى المجتمعات المحلية إلى حل الكثير من المشـكلات الـتى يعانى منها السكان، مثل؛ قلة نصيب الفرد من الدخل القومى، وانخفاض مستوى الادخار والاستثمار، وضعف الإنتاج الصناعى، والحاجة الملحة إلـى تحسـين طرق المواصلات ووسائل النقل، وتوفير القوى المحركة، ونقص مستوى التغذية بصفة عامة، وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية... إلخ[٨٥].

لذا فإن تحقيق أهداف التنمية يساعد على الحراك الاجتماعى من حالة معينة إلـى حالـة أفضل منها. وعلى ذلك فالتنمية ليست هدفاً ثابتاً نحققه وننتهى منه، ولكـنها تمثل حركة مجتمعية مستمرة تتغير أهدافها وآلياتها من مرحلة تاريخية لمـرحلة أخـرى، ومـن سـياق مجتمعى لسياق آخر. وتفرز كل مرحلة القوى

الاجتماعـية التى يمكنها أن تصنع وتقود التنمية، وتحدد الأهداف التى ترغب فى تحقـيقها، وتحدد كذلك الآليات الملائمة لتحقيق هذه الأهداف[٨٦]. ولذلك فالعملية التنموية ذات مفهوم نسبى متغير .

وعلـى الـرغم مـن أن الفكر الاقتصادى الغربى قد حدد مؤشرات التنمية وأهدافها فى العصر الحديث، من خلال منظور اقتصادى بالدرجة الأولى[٨٧] إلا أن Furtado فورتادو" قد وضع مقياساً أو محكاً يقوم على النظرة الشمولية لعملية التنمية المحلية من خلال العناصر التالية[٨٨].

١- زيادة كفاءة نظام الإنتاج فى المجتمع .
٢- توفير الاحتياجات الأساسية للسكان .
٣- تحقيق الأهداف التى ينشدها المجتمع.

لـذا يعـد هـذا المقياس من أهم المقاييس التى يعتمد عليها قياس الإنتاج القومـى، حيث يكشف عن واقع التنمية بالمجتمع والحالة العامة للسكان، ومدى تحقيق أهداف المجتمع المحلى[٨٩].

وفـى الحقيقة فإن هذا التناول لتعريفات التنمية وأهدافها ومجالاتها. يشير إلى تنوع مستويات التكامل بين مقومات التنمية المحلية كمايلى[٩٠]:

١- مستوى التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية .
٢- مستوى التكامل بين الجوانب المادية والبشرية .
٣- مستوى التكامل بين مكونات البناء الاجتماعى ووظائفه .
٤- مستوى التكامل بين الخدمات المختلفة .

بـيد أن الحديـث عن عمليـة التنميـة فى الفكر التقليدى، يقودنا إلى تناولها فى عصر المعلوماتية، حيث تأخذ معنا جديداً، يقوم على مايسمى باقتصاد المعرفة، والذى يعـد من أهم سمات عصر المعلوماتية.

التنمية فى عصر المعلوماتية :

يطلـق علـى التنمية فى عصر الموجة الثالثة أو المعلوماتية، بأنها "تنمية اعتـبارية" حيـث تمثل المعرفة والمعلومات القيمة المضافة الحقيقية إلى المنتج النهائى. وحيث تزداد قيمة العلم والتعليم وتتأكد كمكون أساسى، يعتمد عليه بشكل

أكبر من الاعتماد على رأس المال، وقوة العمالة التقليدية والمواد الخام والأرض، وغيرها من عناصر الإنتاج التقليدية. لتصبح التنمية الحقيقية متمثلة فى تنمية قدرة المعرفة، وقدرة الابتكار، وقدرة الاكتشاف لدى الإنسان[٩١]. من خلال الاهتمام بنوعية التعليم، وإمكاناته فى إطلاق القدرات الابتكارية والإبداعية لدى أبناء المجتمع، وتفجير الفكر الناقد والقادر على تحسين الواقع، واستيعاب مالدى الآخر، والإضافة إليه من أجل التوطين والإبداع الثقافى والعلمى والتقنى[٩٢].

حيث يتميز مجتمع المعرفة بتوافر مستوى عال من التعليم، ونمو متزايد فى قوة العمل التى تملك المعرفة، وتستطيع التعامل معها، وكذلك القدرة على الإنتاج باستخدام الذكاء الصناعى، وتحول مؤسسات المجتمع الخاصة والحكومية، ومنظمات المجتمع المدنى إلى هيئات ومنظمات ذكية[٩٣].

وبالتالى فالتقسيم التقليدى للاقتصاد إلى قطاعات كبرى أساسية، كقطاع الزراعة والصناعة والخدمات، لم يعد صالحاً لفهم طبيعة العمل اليوم، بل من شأنه أن يزيد المسألة غموضاً. فالتغيرات السريعة اليوم التى تميز عصر المعلومات، تمحو تلك التقسيمات التقليدية القاطعة[٩٤]. ليتم الانتقال من اقتصاد الأشياء إلى اقتصاد المعلومات، مما يعنى مزيداً من التغيير فى طبيعة الاقتصاد نفسه، ومزيداً من التراجع المستمر فى دور الطبيعة من ناحية، وسيطرة الإنسان عليها من ناحية أخرى[٩٥].

وبالتالى يتزايد الاهتمام بضرورة تنمية الإنسان تنمية متكاملة، باعتباره يمثل مركز الصدارة فى عملية التنمية اللازمة للتوسع فى الأنشطة الانتاجية المختلفة التى يقوم بها الجيل الحالى، من أجل توفير فرص العمل والحياة للأجيال القادمة رجالاً ونساء[٩٦].

وعملية التنمية بهذا المعنى تقوم على تأكيد أهمية الاستدامة فى رأس المال، كشرط أساسى للوفاء باحتياجات الأجيال القادمة.[٩٧] كى تكون لديها القدرة على تطبيق التكنولوجيا فى مجالات الحياة المختلفة، باعتبار التنمية أداة رئيسية، تمكن الدول النامية من الوقوف على عوامل التخلف وكيفية مواجهتها، بتبنيها لخصائص الدول المتقدمة[٩٨].

ومـــن ثم فإن التنمية التى تحقق التوازن والترابط بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعـــية والبيئية، يمكن أن تستدام لفترة طويلة، والعكس صحيح فإن تجاهل أحـــد هـــذه المظاهـــر الثلاثة يمكن أن يهدد عملية التنمية الاقتصادية بل وعملية التنمية ككل[٩٩].

لذا فقد أصبحت المعلومات والمعرفة بالفعل ضمن الاحتياجات الأساسية، بعد أن ثبـــت كونهـــا مورداً لاغنى عنه، لإنتاج غذاء الإنسان وتوفير مسكنه وملبسه وتعليمه ورعاية صحته والترفيه عنه. وهنا لابد من ضرورة تحقيق النقلة النوعية فـــى مســـيرة التنمـــية المجتمعية، وإيجاد صيغة متوازنة فى ظل هذه الإزدواجية الاقتصـــادية، تـــنقله من الاقتصاد التقليدى إلى الاقتصاد القائم على المعرفة[١٠٠]. شريطة توافر المقومات المختلفة للتنمية المجتمعية .

مقومات تنمية المجتمع المحلى:

تعتمد عملية تنمية المجتمع المحلى على ثلاثة مقومات رئيسية هى[١٠١]:

١- إدخال مجموعة من التحسينات الفيزيقية على البيئة المحلية.

٢- الاهـــتمام بالأنشطة الوظيفية التى يمكن أن تسهم فى عملية تنمية المجتمع المحلى .

٣- تكوين الجماعات التى تشارك فى تنمية المجتمع المحلى .

وعلى هذا يجب أن يسير التقدم الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع المحلى فى خط متواز مع المجال القومى الكبير، كما تعكسه خطة التنمية المحلية.

ممـــا سبق يستنتج الباحث أنه رغم التعدد والتنوع فى استخدام لفظ التنمية، ســـواء من حيث مجالها الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى أو البيئى... إلخ، أو مـــن حيث نطاق استخدامها سواء على المستوى القومى أو الإقليمى أو المحلى، فإنهـــا تدل على القصد والوعى بالنتائج والتخطيط لكيفية تحقيقها. وبالتالى يمكن الوصول إلى مدلول "للتنمية المحلية" يتفق وهدف الدراسة الحالية، فيمكن تعريف التنمـــية المحلية بأنها "العمليات التى تبذل بقصد ووعى سواء من جانب الحكومة أو مـــن جانـــب الأفـــراد، أو همـــا معاً لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافـــية والبشرية...، بالمجتمع المحلى والتغلب على مشكلاته الحالية، ورسم

صـــورة أفضـــل لمســـتقبل هـــذا المجتمع، تتفق وأهداف المجتمع على المستوى القومى، وكذلك فلسفة وأهداف خطة التنمية المحلية" .

خطة التنمية المحلية بسيناء:

تحـــرص مصـــر على ضرورة توطين أبناء سيناء، وتحويلهم من بدو رحل وشـــبه رحـــل إلى بدو مستقرين، خاصة بعد تحرير شبه جزيرة سيناء. لذا تهتم الدولـــة بمخـــتلف مجـــالات التنمية اللازمة لمواجهة مشكلات السكان، كما تهتم بإجـــراء الدراســـات الـــنظرية والميدانـــية الـــتى تلـــبى احتـــياجاتهم الحالـــية والمستقبلية[١٠٢]. حيث تمثل الظروف الاجتماعية والاقتصادية القائمة فى مجتمع سيناء نقطة البداية لجهود التنمية واتجاهاتها المستقبلية، فلا يمكن أن تتم عملية التنمـــية فى فراغ بغير مقوماتها الرئيسية، فالتوطين فى المجتمعات الجديدة، مثل سيناء، هو الذى يهيئ ويتيح التنمية للوطن والمواطن معاً.

وفـــى هذا الخصوص يجب التأكيد على أن إنشاء وتنمية المجتمعات الجديدة تحـــتل أهمـــية متنامية فى الوقت الحاضر، لأنها لاتمثل فقط قضية التنمية لنطاق غـــير مســـتغل فـــى مصر، بل تحقق التوازن بين توزيع السكان وتوزيع الموارد تحقيقاً لمنهج الاستثمار المناسب[١٠٣] لكثير من المجتمعات المحلية، كما هو الحال عند تنمية سيناء، والتى لايمكـــن أن تتحقق فيها التنمية بجهود مبعثرة، ولكن فى إطـــار شـــامل مـــن خطط التنمية التى تأخذ فى الاعتبار التنمية القومية والأبعاد الإقليمـــية، فى إطار مشروع قومى تتضافر فيه كافة الجهود، ويساهم فيه كل من القطـــاع الخـــاص والقطـــاع العام بمؤسساته المختلفة، بحيث تتحول المنطقة إلى مـــنظومة مـــتكاملة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية كجزء هام من أرض مصـــر، وضـــمن برنامج متكامل للتنمية[١٠٤]. ويتطلب تناول خطة التنمية المحلية بسيناء ضرورة التعرض لأهداف ومجالات التنمية واحتياجاتها من القوى البشرية اللازمة لهذه الخطة .

أهداف خطة التنمية بسيناء:

تســـير خطة تنمية سيناء وفقاً لأهداف المشروع القومى للتنمية، والذى يبدأ مـــن الخطـــة الثالثة ٩٢/ ١٩٩٧ ويستمر حتى سنة ٢٠١٧م، حيث تهدف خطة التنمية إلى تحقيق الآتى[١٠٥]:

١- إقامـــة مجتمع متكامل يغطى احتياجاته، بل يتجاوز ذلك بوجود فائض يسمح بتصـــديره خـــارج المحافظة سواء للاستهلاك المحلى أو التصدير الخارجى، وهذا يأتى من خلال زيادة الإنتاج الزراعى بكافة مكوناته "الإنتاج النباتى – الإنتاج الحيوانى – الإنتاج الداجنى والسمكى – التصنيع الزراعى ... إلخ" .

٢- العمـــل علـــى توفـــير الرفاهـــية للإنسان من خلال زيادة دخله، ودعم كافة الخدمات التى يحتاجها، من تعليم وصحة وغذاء وشراب ومسكن وترفيه... إلخ، عن طريق الاهتمام بإنشاء كافة المرافق اللازمة لهذه الخدمات .

٣- العمل على اتخاذ السياسات والتدابير والتسهيلات التى تجذب المواطنين من كافة المحافظات، للاستثمار الزراعى وغير الزراعى.

٤- إعـــادة توزيع السكان من الوادى القديم إلى شمال سيناء، بما يسمح بزيادة العمران فى هذه المنطقة، ويؤمن الحدود الشرقية للبلاد .

٥- ربـــط شـــمال سيناء بشبكة مواصلات جيدة، تربط بينها وبين منطقة شرق الدلتا بشتى الطرق .

التعليم الجامعى المفتوح واحتياجات التنمية بسيناء:

تزداد عمليات التنمية تعقيداً مع التقدم العلمى، حيث يحتاج الاقتصاد الحديث أعـــداداً كبيرة من المهنيين ذوى التأهيل العالى، فضلاً عن ضرورة وجود الروابط المرنة، بين الاقتصاد والنظام التعليمى والإدارة والنظم القانونية والمالية. ويتطلب الـــتقدم التقـــنى خلـــيطاً مـــن الوسائل الاقتصادية، والاعتماد الذاتى، نظراً للصلة الواضـــحة بيـــن الاقتصـــاد ونظام التعليم والابتكار، حيث تحتل الجامعات موقعاً استراتيجياً فى النظم الوطنية للابتكار والإبداع[١٠٦].

وبالـــتالى يمكـــن لـــبرامج التعليم المفتوح، أن تؤدى مجموعة من الأدوار التنموية، لتعويض واستكمال مالم يقدمه التعليم النظامى، ومن الأدوار التى يمكن أن يسهم بها التعليم المفتوح مايلى :

- بـــرامج تثقيفـــية، تهدف إلى رفع المستوى الثقافى للمواطنين، منها برامج قومية، وبرامج أخرى ترتبط باحتياجات البيئة المحلية .

- برامج مهنية تخصصية تهدف إلى رفع مستوى أداء العاملين فى مهنة ما، أو إتاحة الفرص للأفراد لاكتساب كفايات مهن جديدة غير مهنهم أو دخولهم سوق العمل. ولايشترط فيمن يرغب الالتحاق بهذه البرامج الحصول على أية درجة علمية[١٠٧]. وقد ذكرت بعض الدراسات نماذج للأدوار التى يمكن أن يقوم بها التعليم المفتوح عن بعد، فى تحقيق "التنمية المجتمعية" وتزداد قيمة هذه البرامج عندما توجه إلى فئات بعينها مثل: الفلاحين والعمال الحرفيين وربات البيوت... إلخ[١٠٨].
- برامج تعليمية تؤدى إلى الحصول على مؤهلات فوق المتوسطة، وأخرى للحصول على الدرجة الجامعية الأولى، وبرامج متنوعة للالتحاق بمرحلة الدراسات العليا، للحصول على الدرجات العلمية المختلفة[١٠٩].

وتعد منطقة سيناء مجتمعاً تقليدياً تقوم حياته الاقتصادية على ممارسة أنشطة معروفة، كالرعى والصيد والزراعة، والتى لاينقصها سوى توفير مصدر أساسى للمياه يكفى لزراعة تلك الأراضى، ويساعد على استقرار السكان وقيام المجتمعات الجديدة. حيث تمتلك شمال سيناء مساحة كبيرة من الأراضى الصالحة للزراعة، كما تمتلك الكثير من الثروات المعدنية والحيوانية ومواد البناء والثروة السمكية والسياحة... إلى غير ذلك من الموارد اللازمة للتنمية المحلية[١١٠]. حيث تتميز منطقة سيناء بوجود أنماط جديدة من الأنشطة التنموية المتفردة، والتى تستدعى بالضرورة تغييراً فى نوعية المعروض بسوق العمل. حيث توفر برامج التنمية الشاملة بسيناء فرص متعددة للعمل، يصل مجموعها فى عام ٢٠١٧ إلى حوالى (٨٠٠ ألف فرصة عمل)، كما سينتج عنها زيادة سكانية تقدر بحوالى ٢,٩ مليون نسمة[١١١]. ويشتمل (الملحق رقم ١) على بيان بالأنشطة التنموية المتضمنة بخطة التنمية المحلية بسيناء. مما يستلزم ضرورة التنسيق بين برامج التعليم الجامعى المفتوح وهذه الأنشطة .

وفى إطار الأهداف الاستراتيجية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، وفى ظل الإمكانات والمقومات الطبيعية واستغلالها بكفاءة، تحددت مجالات أو محاور التنمية الشاملة بسيناء فى الأنشطة الاقتصادية التالية[١١٢]:

جدول (٣)

الأنشطة الاقتصادية للسكان بسيناء

م	نـــوع النشـــاط	النسبة المئوية % للسكان فى كل نشاط
١-	الزراعة والرعى والصيد	١٧,٢٤
٢-	التعدين والصناعة	٩,٠٢
٣-	التشييد والبناء	٧,٤١
٤-	الكهرباء والغاز والمياه	١,٤١
٥-	التجـــارة	٩,٢٤
٦-	النقل والمواصلات والتخزين	١٦,٦٠
٧-	الخـــدمات	٣٦,٩
٨-	أنشطة غير كاملة التوصيف	٢,١٨
		١٠٠

المصدر: عبد الوهاب إبراهيم عامر: مرجع سابق، ص٢٤١ .

بالـنظر فى الجدول السابق نجد أن حوالى ٣٦,٩% من السكان يعملون فى قطاع الخدمات، نظراً لأهمية هذا القطاع بالنسبة لجميع مجالات التنمية. وأن أقل نسبة من السكان تعمل فى قطاع الكهرباء والغاز والميـاه، حيـث تقدر بحوالى (١,٤١%)، ممـا يعطـى دلالـة واضحـة على ضرورة الاهتمام بهذا القطاع الحـيوى، والعمل على زيادة حجم الاستثمارات المخصصة له، وكذلك العمل على زيـادة حجـم العمالة به. وحتى تتضح أبعاد هذه الدراسة بشكل متكامل لابد من إلقـاء الضـوء على الواقع الحالى لبرامج الإعداد بالتعليم الجامعى المفتوح من خلال الدراسة الميدانية التالية .

الجزء الثالث

الدراسة الميدانية

تهتم الدراسة الميدانية الحالية بتحقيق الأهداف التالية:

١- رصد أهم ملامح الواقع الحالى لبرامج الإعداد بالتعليم الجامعى المفتوح بسيناء .

٢- بيان إلى أى مدى ترتبط البرامج الحالية التى يقدمها التعليم الجامعى المفتوح باحتياجات التنمية المحلية بسيناء .

٣- تحديد أهم المعوقات التى تواجه الدارسين ببرامج التعليم الجامعى المفتوح .

٤- رسم صورة مستقبلية للملامح التى يجب أن تكون عليها برامج التعليم الجامعى المفتوح بسيناء لتلبية احتياجات التنمية المحلية .

الإجراءات المنهجية:

يمكن تحديد إجراءات الدراسة الميدانية فيما يلى:

حجم عينة الدراسة :

أملت طبيعة الدراسة الحالية الاعتماد على "أسلوب المقابلة المفتوحة"، مع بعض الدارسين بالإتفاق مع المسئول الإدارى عن نظام التعليم المفتوح بسيناء، حيث أجريت المقابلة فى بداية الفصل الدراسى الثانى لسنة ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، لمدة شهر ونصف الشهر (أكتوبر ونوفمبر)، من خلال الالتقاء بالدارسين فرادى وفى جماعات، من المترددين على مقر التعليم المفتوح بالعريش. عند تسلمهم لمطبوعات الدراسة، أو الاستفسار عن بعض الأمور الخاصة بهذا النظام .

وقد وصل حجم العينة إلى (٣٩) فرداً موزعة كما يلى :

جدول (٤)

الأعداد التفصيلية لمفردات العينة من الدارسين

ببرامج التعليم الجامعي المفتوح بسيناء

م	الكليـــــات	أعـــداد الطـــلاب		
		الفرقة الأولى	الفرقة الثانية	المجموع
١	كلية التجارة	١٦	١٥	٣١
٢	كلية الحقوق	٣	–	٣
٣	كلية الزراعة	١	–	١
٤	كلية الآداب	٤	–	٤
	المجموع	٢٤	١٥	٣٩

أدوات الدراسة :

تستخدم هذه الدراسة "المقابلة الشخصية"*، حيث يقوم الباحث بإجراء مقابلات مع بعض الدارسين، وكذلك المسئول الإدارى عن النظام وقد تضمنت المقابلة أربعة محاور، تغطى أهداف الدراسة بمجموعة من التساؤلات التى تطرح على بعض الدارسين. وهذه المحاور هى:

الأول: ويتعلق بالتعرف على الواقع الحالى للإعداد بالتعليم الجامعى المفتوح بسيناء، وتمثله الأسئلة من رقم (١-٤) بالمقابلة الشخصية.

الثانى: ويتصل بالتعرف على العلاقة بين برامج الإعداد، واحتياجات التنمية المحلية. كما هو متضمن بالسؤالين الخامس والسادس .

الثالث: ويتعلق بالمعوقات التى تواجه عملية الإعداد بالتعليم الجامعى المفتوح، من وجهة نظر أفراد العينة، كما هو متضمن بالسؤال رقم (٧) .

الرابع: ويدور حول التصورات المقترحة من قبل أفراد العينة، كما هو موضح بالسؤال رقم (٨) بالمقابلة الشخصية .

---

* ملحق رقم (٢) .

نتائج الدراسة الميدانية :

يهتم هذا الجزء بتحليل البيانات التى جمعت للدراسة، وتفسيرها لتحقيق هدفها، على ضوء نتائجها ومن ثم اشتمل هذا الجزء على المحاور الأربعة السابق ذكرها، والتى يتم تناولها كما يلى :

المحور الأول-الواقع الحالى للإعداد بالتعليم الجامعى المفتوح بسيناء:

يسعى الباحث من خلال هذا المحور، إلى التعرف على الكيفية التى يتم بها الإعداد بالتعليم الجامعى؛ وذلك من خلال طرح أربعة أسئلة على الدارسين، ورصد استجاباتهم حولها، كما يلى :

بالنسبة للسؤال الخاص بطريقة معرفتهم برامج التعليم المفتوح؟

تتمثل استجابات أفراد العينة حول الكيفية التى يعرفون بها ماهية برامج التعليم المفتوح، فى مصدرين هما: الأول يتمثل فى الأقارب والأصدقاء الذين التحقوا بهذا النظام بجامعات أخرى، والثانى يتمثل فى وسائل الإعلام المختلفة بيد أنهم أكدوا على عدم معرفتهم، معرفة شاملة ومتكاملة أبعاد هذا النظام وماهية برامجه، إلا عند التحاقهم به، وهذا الوضع يدل على أن تطبيق صيغة التعليم الجامعى المفتوح بالعريش، بدأت قبل الإعلان عنها بالشكل الكافى، الذى يوضح مدخلات وعمليات ومخرجات هذا النظام فى علاقتها بالنظام المجتمعى الكبير .

وبالنسبة للسؤال الثانى والخاص بالتعرف على نوعية البرنامج الذى التحق به الدارس ؟

تشير بيانات الدارسين فى هذا المجال، إلى أن الذين التحقوا بكلية التجارة، تخصصوا فى برنامجى المحاسبة والمعاملات المالية، والإدارة والتنظيم، أما كلية الزراعة، فقد اقتصر القبول فيها على برنامج تكنولوجيا إدارة المشروعات الزراعية، واقتصر القبول بكلية الحقوق على برنامج الدراسات القانونية. بينما كلية الآداب، فقد التحق الدارسين بثلاث شعب هى: الدراسات الأثرية، والدراسات السياحية، ودراسات فى التنمية والتخطيط الاجتماعى .

وقد علل الدارسون التحاقهم بهذه البرامج؛ بأن الدراسة فى هذه التخصصات يمكن أن توجد لهم فرصة عمل بسيناء إلى حد كبير، كما أن الدراسة بهذه

البرامج أكثر سهولة ويسر من باقى البرامج الأخرى. حيث يعتمدون فيها على أنفسهم بشكل ذاتى، دون حاجة إلى عبء الدروس الخصوصية فى كل المقررات كما فى بعض البرامج الأخرى.

أما بالنسبة للسؤال الثالث والخاص بالتعرف على أسباب التحاقهم بهذا النظام ؟

فتتمثل استجابات أفراد العينة فى التأكيد على العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل: دعم المكانة الاجتماعية، والرغبة فى الزواج من حملة المؤهلات العليا، والترقى فى سلم الوظائف لمن يعمل منهم، والرغبة فى الحصول على عمل جديد، والتطلع إلى السفر خارج البلاد، واكتساب الخبرات والمهارات الخاصة ببعض الأعمال والأنشطة الإنتاجية، والحصول على مؤهل جامعى مثل إخوانهم وزملائهم. نظراً لعدم تمكنهم من الالتحاق بالتعليم العالى النظامى؛ إما بسبب تدنى المجموع، أو بسبب عدم وجود الكليات بالشكل الكافى بمنطقة سيناء، أو بسبب عدم القدرة على الاستمرار فى التعليم العالى النظامى وتحملهم نفقاته، أو لأنهم من خريجى الدبلومات الفنية الحاصلين على مجموع منخفض. وهناك نسبة قليلة منهم ذكرت على استحياء، أن هدفهم من الالتحاق بالتعليم المفتوح، هو الحصول على العلم لذات العلم. وهذه الاستجابات التى ذكرها الدارسون، تشير إلى أن التعليم العالى فى مصر مازال يحظى بمكانة اجتماعية عالية، لأنه يمثل شكلاً من أشكال الحراك الاجتماعى لمعظم فئات المجتمع. نظراً لأن غالبية الدارسين بهذا النظام ينتمون إلى الطبقة الفقيرة، من الصناع والزراع وأصحاب الحرف المتواضعة.... إلخ. مما يلفت النظر إلى ضرورة تعميم هذا النظام على المستوى القومى، شريطة أن يراعى احتياجات الأفراد والمجتمعات المحلية .

أما بالنسبة للسؤال المتعلق بالتعرف على الخدمات التعليمية التى يقدمها لهم مركز التعليم المفتوح بالعريش ؟

يؤكد الدارسون على أن الخدمات التعليمية التى يقدمها لهم المركز محدودة جداً، حيث تتمثل فى تسلمهم للمطبوعات المكتوبة عند وصولها من القاهرة، ومعها الديسكات أو الاسطوانات، ونادراً مايعقد لقاء لشرح وتوضيح بعض

الجوانب الغامضة، كما فى مادة المحاسبة، حيث يستعين المركز بأحد المدرسين من حملة الدرجة الجامعية الأولى لقيادة هذا اللقاء، من المعلمين العاملين بالعريش .

أما عن إمكانات المركز المادية، يشير الدارسون إلى أن المركز غير مجهز للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فهو عبارة عن صالة وحجرة يوجد بها مسئول إدارى للقبول والتسجيل وتسلم وتسليم المطبوعات، والإعلان عن موعد الامتحان بجامعة عين شمس... إلخ. لذا يضطر الدارسون إلى السفر للقاهرة إذا رغبوا فى متابعة المحاضرات أو الاستفسار عن بعض المعلومات. وبالتالى يلجأ الدارسون إلى تقسيم أنفسهم إلى مجموعات، بحيث تسافر كل مجموعة منهم أسبوعاً، ثم تقوم هذه المجموعة بالاتصال بباقى زملائهم وهكذا .

المحور الثانى- العلاقة بين برامج الإعداد بالتعليم الجامعى المفتوح واحتياجات التنمية المحلية :

يتمثل الهدف من هذا المحور، فى معرفة إلى أى مدى ترتبط برامج الإعداد، بالأنشطة الإنتاجية الموجودة بالمجتمع السيناوى. والتناول التالى يوضح آراء أفراد العينة حول ذلك كما يلى :

بسؤال أفراد العينة عن مدى الارتياح والرضا عن هذه الدراسة؟ يشير معظم الدارسون إلى أن هذه الدراسة تشعرهم بنوع من الارتياح النفسى، رغم المشكلات التى تعترضهم، وتقف أمام دراستهم، بالإضافة إلى مخاوفهم من عدم الاستفادة الحقيقية منها للدخول بسوق العمل، إلا أنهم يقولون يكفى أننا سوف نكون من حملة المؤهلات العليا .

وهذا يؤكد ماذكر بالمحور السابق، من أن للعوامل الاجتماعية دوراً كبيراً وراء التحاقهم بهذه الدراسة، حيث يؤكد حجى فى هذا الصدد، على أن مشكلات التعليم النظامى، خاصة الثانوية العامة وماتتكبده الأسرة المصرية من أموال، تجعلهم ينصرفون إلى البدائل الأقل تكلفة[١١٣].

وبسؤالهم عن مدى ارتباط هذه البرامج باحتياجات البيئة السيناوية للقوى العاملة من الخريجين ؟

أجـــاب معظم أفراد العينة، بأن البرامج المطبقة بالعريش كلها برامج عامة، وتصـــلح لأى مكـــان فـــى مصر. فهم يدرسون بالقاهرة، مع دارسين من مختلف أنحـــاء مصـــر. وبالـــتالى فهذه البرامج غير مخصصة لأفراد المجتمع السيناوى وحدهم دون غيرهم، لأن البرامج المطبقة بالتعليم الجامعى المفتوح بالعريش، هى المـــنفذة بجامعـــة عيـــن شمس، دون مراعاة لخصائص البيئة السيناوية، ودون التعرف على موقف الرأى العام من هذه البرامج وأهميتها للمجتمع السيناوى. لذا يرى الباحث الآتى :

١- أن هـــذه الـــبرامج غير مرتبطة بالاحتياجات الحقيقية لخطة التنمية، وأنها تقتصـــر علـــى بـــرامج العلوم الإنسانية والاجتماعية دون العلوم التطبيقية. وعلـــى هذا فإن هذه البرامج المطبقة حالياً بسيناء، تزيد من مشكلة البطالة فـــى مصر، حيث يلتحق بالدراسات الإنسانية والاجتماعية والقانونية حوالى ٩٨,٩% تقريباً من الدارسين، وحوالى ١,١% من جملة الملتحقين يدرسون بكلية الزراعة وبالتالى فهناك حاجة ماسة إلى ضرورة توجيه الدارسين إلى أهمية الالتحاق بالدراسات التطبيقية، التى تواكب التقدم التكنولوجى وعصر المعلوماتية، وتخدم أهداف واحتياجات خطة التنمية المحلية بسيناء .

٢- تكشـــف خطـــة التنمية الحالية بسيناء، عن مدى الحاجة الماسة إلى وجود أنمـــاط جديدة من العمل، ونوعيات من الوظائف لم يكن لها وجود من قبل، وهذا يستدعى بالضرورة تغييراً فى نوعية المعروض بسوق العمل(١١٤).

٣- يكشـــف الواقع الحالى للتنمية بسيناء، عن مدى الحاجة إلى أهمية التدريب المهـــنى الـــلازم لسد احتياجات التنمية الشاملة بهذه المنطقة فى المجالات المخـــتلفة، والذى يعد أفضل بدرجة كبيرة من التعليم النظرى فقط، فالشهادة الجامعية لاتكفى وحدها لتأهيل الفرد لمتطلبات الحياة المعاصرة، بل لابد من وجود النظام المزدوج الذى يجمع بين النظرية والتطبيق .

المحور الثالث- المعوقات التى تواجه الدارسين :

يحـــدد الباحـــث من خلال هذا المحور، أهم المعوقات التى تواجه الدارسين وتعـــوق تحقيق أهدافهم المرجوة من التعليم المفتوح، سواء أكانت هذه المعوقات

مادية أو بشرية أو تشريعية. والتناول التالى يوضح هذه المعوقات كما ذكرها أفراد العينة على الوجه التالى:

(١) لاتعقد لقاءات للتدريس بمركز التعليم المفتوح بالعريش، والاقتصار على عقدها بالمقر الرئيسى لمركز التعليم المفتوح بالقاهرة يوم الجمعة من كل أسبوع .

(٢) لاتعقد الامتحانات أيضاً بمركز التعليم المفتوح بالعريش، ويقتصر عقدها على المركز الرئيسي بالقاهرة، ولاشك أن سفر الدارسين للقاهرة، سواء لحضور لقاءات التدريس أو أداء الامتحانات، يمثل عبئاً ثقيلاً على الدارسين، ويحول دون المتابعة المستمرة والاستفادة المرجوة من هذه البرامج. فعلى حد تعبير بعض الدارسين، أننا لم نلتحق بالتعليم النظامى، نظراً لعدم وجود المال اللازم للتكلفة والإنفاق عليه. وبالتالى يرى الباحث أن هذه النفقات التى يتحملها الدارس، قد تكون من أهم العوامل التى تؤدى إلى إحجام الكثير من الدارسين الراغبين فى الالتحاق بهذا النظام، كما قد تؤدى إلى عدم مواصلة البعض منهم للدراسة والاستمرار فيها.

(٣) يجسد من المشكلتين السابقتين، عدم توفر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة من هذا التعليم فلا توجد بمركز التعليم المفتوح بالعريش قاعات للتدريس، وبالتالى لاتوجد أجهزة للكمبيوتر، أو مؤتمرات للفيديو كونفرانس، أو معامل للتدريب العملى، أو شبكة للاتصالات أو مكتبة للدارسين.. إلى غير ذلك من وسائل الاتصالات التكنولوجية الحديثة. فالمكان عبارة عن حجرة وصالة، غير معد لتطبيق مثل هذا النوع من التعليم، وبالتالى يفتقر الدارسون بالتعليم المفتوح إلى التفاعل والاتصال المباشر بينهم وبين الأساتذة .

(٤) لايوجد مرشد أكاديمى لتوجيه الدارسين ومتابعتهم .

(٥) أن التعليم المفتوح بالعريش يقتصر على تخصصات محددة، ولاينوع فى التخصصات بالشكل الذى يتناسب مع اهتمامات الدارسين وميولهم، حيث أشار الدارسون من خريجى دبلوم الصنايع إلى أنهم يرغبون فى وجود

بـرامج ترفع من مستوى كفاءتهم، ويكتسبون من خلالها المهارات اللازمة للتعامل مع التقنيات الحديثة، والتى قد تؤهلهم لعمل أفضل.

ويرى الباحث أن تصميم برامج التعليم المفتوح، بهذا الشكل الحالى ماهى إلا تكـرار للـبرامج الحالية بالجامعات النظامية، بل تعانى وسوف تعانى مما تعانيه الجامعات النظامية من مشكلات، إذا لم تبتكر الوسائل الفعالة لمنع وقوع مثل تلك المشكلات الحالية. وإذا ماتظرنا إلى صيغة التعليم المفتوح المطبقة بسيناء، نجدها تقتصـر علـى نـوع واحـد فقط من البرامج التى تقدم للدارسين، وهى البرامج الخاصـة بالحصـول علـى الدرجة الجامعية الأولى، فى حين توجد برامج أخرى ذكـرها "حجـى" مـثل: البرامج التثقيفية، والبرامج المهنية التخصصية، وبرامج للحصول على مؤهل فوق المتوسط، وبرامج للالتحاق بالدراسات العليا[١١٥].

(٦) يشـير معظـم الدارسـين إلـى أنهم لم يستفيدوا بشكل جيد من الديسكات والاسـطوانات الـتى يتسـلمونها من المركز، نظراً لأنهم لايمتلكون أجهزة الكمبـيوتر الـتى تعيـنهم على الاستفادة من تلك الوسائل، وبالتالى تقتصر الاستفادة على الكتب المقررة فقط .

(٧) عـدم الاطـلاع على التشريعات المنظمة للتعليم المفتوح، سواء أهدافه، أو شروط الالتحاق والقبول، أو تنظيم الدراسة... إلخ. وكل مايعرفونه عن هذا النظام مصدره الوحيد شخص الأستاذ الإدارى بالمركز، بيد أنهم أجمعوا على أن الهـدف من التعليم المفتوح بالعريش، هو الحصول على مؤهل جامعى. أمـا عـن شروط القبول، فقد أكدوا على أنهم لم يعرفوا سوى شرط واحد، وهـو مضـى خمـس سنوات على الحصول على شهادة الثانوية العامة أو مايعادلهـا. إذن كـل مايعـرفونه عن هذا التعليم، مصدره الأستاذ الإدارى، بشـكل كلـى ولـيس تفصيلى. وهنا يرى الباحث أنه لابد من وجود قنوات اتصـال بيـن الدارسـين والقائميـن علـى أمر التخطيط والتنفيذ للبرامج المفـتوحة، حتى يكون هناك التقاء فى الرؤى، بالإضافة إلى وجود المرشد الأكاديمى .

(٨) الـنظرة المجتمعـية المتدنية إلى برامج التعليم المفتـوح، علـى أنها برامـج من الدرجة الثانية، وأنها أقل درجة من التعليم النظامى.

المحور الرابع- الاقتراحات التى يقدمها أفراد العينة :

يسهم هذا المحور فى رسم صورة مستقبلية، لما سيكون عليه نظام التعليم المفتوح بسيناء، من خلال الآراء التالية لعينة الدراسة .

١- أن يعقد الامتحان فى نهاية العام الدراسى بدلاً من نظام الفصلين الحالى .

٢- خفض التكلفة المادية التى يتحملها الدارس، عن طريق إلغاء رسم مؤسسة سيناء (وقدره خمسون جنيهاً) من ناحية، وتخفيض رسوم الالتحاق والامتحان من ناحية أخرى .

٣- أن تعقد الدراسة والامتحان بالعريش وليس بالقاهرة .

٤- أن تكون هناك برامج ودراسات عملية، يتم التركيز فيها على الجانب العملى أكثر من الجانب النظرى .

٥- أن تكون هناك معامل وورش للتدريب على الحرف والصناعات التى تخدم مجتمع سيناء، وأن توفر الأجهزة والإمكانات اللازمة للتدريب العملى بما يواكب طبيعة العصر .

٦- أن تخصص محافظة شمال سيناء مبنى كبيراً للتعليم المفتوح، لتلقى الدراسة فيه، كما هو الحال بالجامعات النظامية، حتى يشعر الدارس بمناخ الحرم الجامعى وماينتج عنه من إيجابيات .

٧- أن تخصص إذاعة شمال سيناء برنامجاً يذاع كل مساء عن التعليم المفتوح وتخصصاته ومقرراته .

٨- أن يخصص بالتليفزيون إحدى القنوات لنقل برامج التعليم المفتوح بصفة مستمرة .

٩- أن يكون مركز التعليم المفتوح بالعريش، هو المركز الرئيسى بسيناء، على أن توجد مراكز فرعية أخرى بالمناطق الإدارية بسيناء، نظراً للبعد المكانى بين المراكز الإدارية المختلفة بالمحافظة .

١٠- أن تخصص المحافظة جزءاً من الميزانية، تساهم به فى دعم الدارسين بالتعليم المفتوح .

١١- أن ينصب الاهتمام على تجهيز مركز التعليم المفتوح، بأفضل التقنيات اللازمة لجودة ونجاح هذا النظام .

١٢- أن تكـــون الدراســـة فى المساء وبالليل، طوال أيام الأسبوع على أن يكرر البرنامج أكثر من مرة فى الأسبوع الواحد .

وعلـــى ذلك يرى الباحث أن المعوقات التى ذكرها الدارسون، لو تم تذليلها وتلبـــية الاقـــتراحات التى يرغبونها لأصبح هذا الشكل من التعليم، داعماً للتعليم الجامعى النظامى فى تلبية احتياجات التنمية المحلية .

وهـــذا يســـتوجب ضـــرورة التنسيق والتكامل بين التعليم الجامعى المفتوح والتعلـــيم الـــنظامى من ناحية، واحتياجات التنمية المحلية من ناحية أخرى، كما يتضح من التصور المقترح التالى :

تصور مقترح لبرامج التعليم الجامعى المفتوح بسيناء لدعم وتلبية احتياجات التنمية المحلية

على ضوء ماسبق يمكن القول بأن نتائج الدراسة الحالية، تشير فى جملتها إلى نتيجة عامة مؤداها: أن التعليم الجامعى والعالى بسيناء (النظامى والمفتوح)، تشـــوبه الكثـــير من السلبيات، التى تعوق إسهامه بشكل يحقق احتياجات التنمية المحلـــية بســـيناء كماً وكيفاً، حيث توجد فجوة كبيرة بين احتياجات خطة التنمية المحلـــية بسيناء، وبرامج التعليم الجامعى، النظامى والمفتوح المطبقة حالياً. مما يســـتلزم ضـــرورة تطويـــر برامج التعليم الجامعى المفتوح بسيناء، بشكل يتفق واحتياجات التنمية المحلية وفقاً لمشروعات الخطة التنموية بسيناء.

وبالـــتالى يمكن للباحث أن يقدم تصوراً مقترحاً، للكيفية التى يجب أن يكون عليها التعليم الجامعى المفتوح، فى دعم وتلبية احتياجات التنمية المحلية بسيناء الحالـــية والمستقبلية. ولتحقيق هذا التصور يستلزم التحرك فى مسارين أساسيين فـــي وقـــت واحـــد، أولهمـــا: العمل على مراجعة فلسفة وأهداف التعليم الجامعى المفتوح وإعادة تنظيرهما، وثانيهما: العمل على تحقيق فلسفة وأهداف هذا التعلم من خلال مجموع من الإجراءات المختلفة. وعلى هذا يمكن تحديد ملامح التصور المقترح فى الأبعاد التالية:

أولاً – فلسفة التصور المقترح :

تقـوم فلسـفة هذا المقترح على مجموعة من الأسس والمبادئ، التى تمثل تصـوراً فكرياً، يحكم الرؤية المستقبلية لبرامج التعليم الجامعى المفتوح بسيناء. نظـراً لعـدم وجـود فلسفة موحدة بين الجامعات المطبقة لنظام التعليم المفتوح، وترك عملية تحديد الفلسفة والأهداف لاجتهادات كل جامعة على حدة. لذا يجب أن تقوم فلسفة التعليم المفتوح بسيناء على الأسس والمبادئ التالية:

١- إعتبار التقدم العلمى والتكنولوجى من أهم سمات العصر الحالى.
٢- إعتبار التغيير فى طبيعة عمل الإنسان لأكثر من مرة فى حياته هو الأساس.
٣- للتجديد التربوى بصفة مستمرة .
٤- الأخذ بمبدأ التعليم المستمر .
٥- الإيمان بقابلية الإنسان غير المحدودة للتعلم .
٦- التكامل بين احتياجات الفرد واحتياجات المجتمع .
٧- الأخذ بمبدأ التكامل بين النظرية والتطبيق .
٨- التأكيد على عدم وجود سن محدد للتعلم ولامكان معين .
٩- الأخذ بمبدأ شمولية الإعداد .

وعلى هذا الأساس تتضمن المبادئ التى تستند إليها فلسفة التصور المقترح بسـيناء، علـى تنمية الكثير من المفاهيم والاتجاهات الإيجابية، مثل: فتح فرص التعلـيم للجمـيع، وتمكيـن الأفـراد مـن التعليم بصورة أكثر إنتاجية وملائمة لاحتـياجاتهم، وتحقـيق التنمية الذاتية للفرد، وإعطاء المتعلمين حرية الاختيار، والتخفـيف مـن حدة عوائق الإلتحاق بالتعليم النظامى، وتدعيم الاتجاهات والقيم العلمية .

وبالـتالى فـإن صياغة فلسفة التعليم المفتوح وفق هذا التصور، واشتمالها علـى المفاهـيم والقيم والاتجاهات، التى تنمى لدى الدارس كيفية الحصول على المعـرفة وإنـتاجها واستخدامها، بصورة علمية متكاملة وشاملة، تتفق ورسالة الجامعـة المنشـودة فى المستقبل مما يؤهل الفرد للعمل وفق طبيعة واحتياجات المجـتمع المحلـى، بشكل يتفق ومتطلبات العصر وتحدياته. ولكى تتم الاستجابة

للـتحديات المطـروحة بـتلك الفلسفة، وتتحول إلى واقع عملى، لابد من إحداث تغـيرات فـى نظام التعليم المفتوح، بشكل يجعله قادراً على المشاركة الفعالة فى جميع أنشطة المجتمع وأن تصاغ أهدافه بشكل واضح ومحدد .

ثانياً- أهداف التصور المقترح :

لاشـك أن تحقـيق أهداف أى نظام تعليمى، هى السبب الرئيسى لاستمرار وجـوده، وهـى المـبرر لـتمويله والإنفاق عليه. ولقد توصل الباحث بناء على دراسـته الـنظرية والميدانية للتعليم الجامعى المفتوح، إلى أن أهداف هذا النظام بوضعها الحالى يشوبها بعض القصور منها: إغفالها لاحتياجات الفرد والمجتمع، واتصافها بالعمومية والبعد عن الإجرائية، فهى بمثابة خطوط عريضة، بالإضافة إلى إغفالها لعملية التواصل بين القائمين على أمر الإعداد والتخطيط لهذه البرامج والمسـتفيدين مـن تلك البرامج، وبناء على ماسبق يقترح الباحث مجموعة من الأهداف الملائمة لبرامج التعليم الجامعى المفتوح، تتفق واحتياجات خطة التنمية المحلية الحالية والمستقبلية للمجتمع السيناوى، كما يلى :

١- إتاحـة فرصـة الالـتحاق بالتعلـيم المفتوح لجميع الراغبين فى اكتساب المعـرفة، دون التقيد بفئة محددة من الحاصلين على شهادة إتمام المرحلة الثانوية العامة أو مايعادلها .

٢- إمتداد برامج التعليم المفتوح لتشمل برامج مهنية وحرفية وثقافية متنوعة، تلبى احتياجات الدارسين واحتياجات التنمية المحلية كماً وكيفاً .

٣- تباين مدة الدراسة والتدريب بتباين كم ونوع البرامج المقدمة للأفراد .

٤- إعـداد الدارسين إعداداً متكاملاً نظرياً وعملياً ليكونوا قادرين على استيعاب التطور التكنولوجى الحادث والمتوقع فى مجال تكنولوجيا المعلومات .

٥- تحقـيق عملـية التواصـل بين القائمين على إعداد وتخطيط برامج التعليم المفتوح والمستفيدين من هذه البرامج.

٦- الاهتمام بمشاركة القيادات المحلية الحكومية وغير الحكومية، لتصميم صيغة التعليم المفتوح.

٧- تحقـيق متطلبات الجودة الشاملة فى جميع برامج التعليم المفتوح، للارتقاء بهذا النوع من التعليم .

٨- العمل على تحقيق المفاهيم المتضمنة بمبدأ التعليم للجميع، كالمواطنة، والأمن، والصحة، والتسامح... إلخ، من خلال برامج التعليم المفتوح .

ولكي يتم تحقيق هذه الأهداف فى الواقع التطبيقى، لابد من وجود بعض الآليات اللازمة لتحقيقها، بحيث تكون هذه الآليات مصحوبة بشكل إجرائى بالطرق والوسائل المناسبة لذلك .

ثالثاً: الطرق والوسائل الإجرائية لتحقيق أهداف التصور المقترح:

على ضوء التصور المقترح لفلسفة وأهداف التعليم المفتوح، يمكن اقتراح بعض الآليات والوسائل المناسبة لتحقيق أهداف هذا التصور، ورسم مساراته المستقبلية، بناء على الإطار النظرى والميدانى للدراسة. وذلك كما يلى :

١- ألا تقتصر البرامج المقدمة على فئة الحاصلين على الثانوية العامة والدبلومات الفنية، كما هو مطبق حالياً، بل تشمل فئات أخرى مثل (ربات البيوت - الحرفيين - البدو من العاملين فى الزراعة والرعى - الإداريين ... إلخ). من الشباب والكبار من الجنسين، لتعميم الاستفادة من هذه البرامج. وفى هذا الصدد نشير إلى اهتمام باكستان وكولومبيا - على سبيل المثال - بالتوسع فى برامج التعليم غير النظامى، مع الاهتمام بصفة خاصة ببرامج التعليم المفتوح، التى تدرب الفلاحين والحرفيين على كيفية تنمية المجتمع المحلى ونشر المعلومات الخاصة بالزراعة والأسرة... وغيرها من الأنشطة والحرف المنتشرة بالمجتمع، عن طريق الوسائط المتعددة فى كولومبيا. إنطلاقاً من أن تحسين مستوى أداء الأفراد فى كافة المشروعات التنموية يرتبط بمدى الاهتمام بتدريب العاملين على برامج تنمية المجتمع .

٢- ألا يقتصر محتوى البرامج على الاهتمام بالتعليم الجامعى فقط، بل امتداد البرامج إلى نواح أخرى كالتدريب المهنى، والتثقيف العام، لإكساب وتدريب الدارسين على المعارف والمهارات الحياتية، نظراً للدور المتوقع من التعليم الجامعى المفتوح بسيناء، فى القيام بأكثر من بعد تنموى، كالبعد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ... إلخ. تلك الأبعاد التى يمكن تحقيقها من خلال دور هذا التعليم وإسهامه فى تحقيق التنمية بهذه المنطقة، مع ضرورة تطبيق معايير الجودة الشاملة على هذه البرامج .

٣- أن يتم تحديث برامج التعليم المفتوح بصفة دورية كل ثلاث سنوات، على أن تجمع هذه البرامج بين الأصالة والمعاصرة من ناحية والتطبيق العملى من ناحية أخرى .

٤- أن تتنوع مدة البرامج المقدمة حسب فئات الدارسين، واحتياجاتهم واحتياجات المجتمع المحلى، بحيث تكون مدة البرامج، إما قصيرة وإما متوسطة وإما طويلة المدى. بحيث تستجيب لاحتياجات التنمية المستقبلية على أرض سيناء، والتى تضمنتها خطة التنمية فى محاور ثلاثة هى:

أ- الزراعة على ترعة السلام فى الشمال .

ب- الصناعة فى وسط سيناء .

ج- السياحة فى الجنوب .

٥- بث البرامج الخاصة بالعلوم الهندسية والتقنية والإدارة للمهتمين بها، من المهندسين والفنيين والإداريين العاملين بالمؤسسات المختلفة بسيناء بما يتفق والاحتياجات المتجددة للتنمية المحلية، بشكل يساير طبيعة العصر وتحدياته. مثلما يحدث فى الجامعة التقنية الأهلية بأمريكا، أو مثلما يقدم معهد التربية فى وكالة غوث اللاجئين فى الأردن على نظام التعليم المفتوح.

٦- أن تتجه برامج التعليم الجامعى المفتوح وجهة مختلفة نحو إعادة النظر فى مفهوم التخصص الدقيق، حيث أن الآليات التى تحكم سوق العمل فى العصر الحالى، تحتاج إلى إعداد عام وشمولى للأفراد مع التأكيد على اكتساب مهارات عامة متنوعة، تكون بمثابة قاعدة عامة تؤهل الفرد للعمل فى أكثر من مجال بواسطة التدريب التحويلى .

٧- أن تشارك مؤسسات المجتمع المدنى المختلفة فى تنظيم وتمويل وتوفير الأماكن اللازمة لبث برامج التعليم الجامعى المفتوح، بما يتناسب واحتياجات الأفراد المستهدفين من هذه البرامج من ناحية، واحتياجات المجتمع المحلى من ناحية أخرى. ومن أهم هذه المؤسسات فرع الجامعة النظامية بسيناء، والذى يجب أن يكون بينه وبين التعليم المفتوح، اتصال وتنسيق وتكامل، بشكل يحقق التوازن بين احتياجات المجتمع السيناوى وتخصصات الخريجين.

٨- يجب أن يجهز مركز التعليم الجامعى المفتوح بمدينة العريش بشبكة الإنترنت، بحيث تجهز المقررات الدراسية فى صورة إلكترونية. وتوضع على موقع التعليم الجامعى المفتوح بهذا المركز، على أن يجهز هذا المركز ويزود بتكنولوجيا المعلومات الفضائية التعليمية، بحيث يسهل وصول خدماته إلى المناطق البعيدة والنائية التى يصعب الوصول إليها عن طريق النت فى المرحلة الحالية. حتى يمكن للدارسين الدخول عليها واستخدامها فى استيعاب المقررات الدراسية المختلفة بشكل أفضل، مع الاستعانة بالقمر الصناعى "نايل سات"، لبث برامج التعليم المفتوح على مدار ٢٤ ساعة. على أن يزود المركز أيضاً بالوسائط المتعددة، كالقنوات التليفزيونية، والفيديو كونفرانس، والحقائب التعليمية، وأشرطة الفيديو.. إلخ. التى توضح الدروس والمحاضرات وبرامج التدريب المهنى والتثقيف العام، بحيث تتاح هذه الوسائط للدارسين مجاناً .

٩- فتح برامج تعليمية ومهنية وثقافية جديدة بالتعليم الجامعى المفتوح، تتفق واحتياجات التنمية المحلية بسيناء كماً وكيفاً. وفقاً لخطة التنمية المستقبلية حتى عام ٢٠١٧، والمشار إليها (بالملحق رقم ١).

١٠- أن تنقل تبعية التعليم الجامعى المفتوح إلى جامعة قناة السويس (فرع العريش)، حتى تكون ذات طابع خاص. على أن تكون لكلية العلوم الزراعية البيئية بالعريش الريادة فى التدريس والإشراف، نظراً لأن معظم الأنشطة التنموية بمنطقة سيناء تتصل بالقطاع الزراعى والصناعات القائمة عليه. على أن تساهم باقى كليات الجامعة كل كلية حسب تخصصها، شريطة التنسيق والتكامل بين هذه الكليات. مع ضرورة حسن الاستفادة من مبانى الجامعة النظامية بالعريش، وكذلك المعامل والورش وتكنولوجيا التعليم، وسائر المرافق التى تحقق أهداف التعليم الجامعى المفتوح.

١١- الاهتمام بإعداد وتدريب الكوادر البشرية المتخصصة واللازمة للعمل بالتعليم الجامعى المفتوح، كالمعلم، والمرشد الأكاديمى. نظراً لدورهما المحورى فى إدارة وتنظيم وتوجيه وتنسيق عملية التعليم والتعلم فى هذا الميدان،

ولمعرفتهم بفلسفة وطرائق وأساليب التعامل مع الدارسين بعيداً عن الأساليب التقليدية. بحيث يتحول دور الأستاذ من إلقاء المحاضرات إلى مساعدة الطلاب وإرشادهم نحو كيفية الحصول على المعلومات وتوظيفها .

١٢- الأخذ بمبدأ التغذية الراجعة بين من يخطط البرامج وينفذها من ناحية والمستفيدين منها من ناحية أخرى .

١٣- استثناء منطقة سيناء من شرط مضى خمس سنوات على التخرج. حيث لاتوجد بها سوى كليتين فقط، بالإضافة إلى أنها منطقة حدودية ولها ظروفها الخاصة التى تستوجب إلغاء هذا الشرط .

١٤- أن تشارك الجهات المحلية بجزء من التمويل، لأنه لايمكن الاعتماد على الدارسين وحدهم فى تغطية الاعتمادات المالية التى يتطلبها هذا النوع من التعليم .

١٥- يجب إنشاء جامعة مفتوحة بسيناء على غرار الجامعات المفتوحة بالدول التى لها تجارب فى هذا المجال، لذا يجب الاسترشاد بالخبرات والتجارب العالمية للجامعات المفتوحة مثل تجربة المملكة المتحدة، واليابان وأسبانيا.. وغيرها. بما يواكب التطورات العالمية فى هذا المجال .

وبذلك نجد أن التعليم الجامعى المفتوح هو إضافة جديدة للتعليم النظامى، وهو متكامل معه فى منظومة واحدة، وليس بديلاً عنه. لذا فمن المتوقع أن تشهد السنوات القادمة طفرة فى برامج التعليم المفتوح على مستوى المجتمع كله، قد تمتد لتشمل التعليم العام .

****

هوامش الدراسة

١- شكرى عباس حلمى، ومحمد جمال نوير: تعليم الكبار دراسة لبعض قضايا التعليم غير النظامى فى إطار مفهوم التعليم المستمر، مكتبة وهبة، القاهرة، عام ١٩٨٢، ص١٥١ .

٢- نادر فرجانى: التعليم عن بعد فى خدمة التعليم الأساسى، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، فبراير عام ١٩٩٩، ص١ .

Http://www.almishkat.org/arbdoc99/disted/htm.

٣- نبيل على، ونادية حجازى: الفجوة الرقمية رؤية عربية لمجتمع المعرفة، عالم المعرفة، العدد (٣١٨)، أغسطس عام ٢٠٠٥، مطابع الرسالة، الكويت، عام ٢٠٠٥، ص٢٩١ (بتصرف) .

4- Fahr, René., Loafing of lerning? The Demand for Informal Education, derived, (2003); P. 1. at, www. Iza. Org/en/webcontent/events/timeuse/fahr.Pdf.Accessed, Date, 4-12-2005.

5- Forjalla. S., B., Educational Planning for Development, First Published, The Macmillan Press LTD, London, 1993. P. 108 .

٦- بادمـا مالمبلى: المؤسسات عابرة القومية وتنمية الموارد البشرية، ترجمة أسعد حليم، مستقبليات، المجلد (٢٧)، العدد (١) مارس ١٩٩٧، مركـز مطبوعات اليونسكو، القاهرة سنة ١٩٩٧، ص٤٦ .

7- Fagerland, I. Saha, L. J., Education and National Development Acomparative perspective , New York Pergamon, 1985. P. 7.

8- Forjalla, S. B., Op. Cit., P. 108

٩- مزيداً من الإيضاح يمكن الرجوع إلى:

* سمير عبد الوهاب الخويت: النظرية فى اقتصاديات التعليم الجامعى، ط١، دلتا للطباعة والكمبيوتر، طنطا، سنة ٢٠٠٤، ص٤٤ (بتصرف) .
* رزق منصور بدوى: دور التربية فى تلبية متطلبات التنمية البشرية المستدامة بالدول النامية فى ضوء تحديات العولمة، مجلة كلية التربية بالمنصورة، جامعة المنصورة، العدد (٥٣)، جـ٢، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ص ٤-٢٥ .

10- Forjalla, S. B., Op. Cit., P. 5.

11- Ibid, P. 6 .

١٢- مزيد من الإيضاح يمكن الرجوع إلى:

* سعيد إسماعيل على: التعليم والإعلام، عالم الفكر، المجلد (٢٤)، العددان الأول والثانى- يوليو/ سبتمبر - أكتوبر/ ديسمبر ١٩٩٥، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٥، ص ص١٣٥-١٣٦ .
* طلعت عبد الحميد: العولمة ومستقبل تعليم الكبار فى الوطن العربى، ط١، دار فرحة، سنة ٢٠٠٤، ص ص٣٩-٤٢ .

13- Gandhe. S. K., Role of Distance Education in the Economic Development of South Asia Region, Derived, (1995), P. 1. at, www.

World bank.org/disted/ Management/benefits/development. Htm/, Accessed, Date, 20-5-2006.

14- Ibid, pp. 1-3 .

15- Fahr, René., Op. Cit., PP. 1-3. (بتصرف) .

١٦- مزيداً من الإيضاح يمكن الرجوع إلى:

* رضا عبد الخالق أبو حطب: تحديات ومتطلبات التنمية البشرية فى المجتمعات الزراعية المستحدثة على ترعة السلام بشمال سيناء، الملتقى العلمى الأول، نحو استراتيجية للتنمية البشرية لدعم المشروع القومى لتنمية سيناء، كلية العلوم الزراعية البيئية بالعريش، جامعة قناة السويس، العريش من ٢٠-٢٢ إبريل سنة ١٩٩٩، ص١٠٤ .

* مجدى غانم عبد الفضيل: دروس فى التنمية البشرية من مشروع توطين البدو بشمال سيناء، المرجع السابق، ص٧٨ .

* محمد محمد جبر المغربى وآخرين: الآفاق المستقبلية للتنمية الزراعية فى سيناء، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمى بجامعة قناة السويس، فرع العريش، بعنوان "التوجهات المستقبلية للتنمية الزراعية والمجتمعية وبرامج إعداد الشباب فى ظل المشروع القومى لتنمية سيناء، من ١٦-١٩ مايو ٢٠٠٠، ص ص١٩٦-٢٠٩.

* عبد الوهاب إبراهيم على عامر: مستقبل الاستثمار الزراعى فى محافظة شمال سيناء، المرجع السابق، ص٢٣٥ .

* محمود عطية الشوادفى: دراسة مقارنة لبعض مشكلات إستيطان شباب الخريجين بالمجتمعات الزراعية الجديدة، المرجع السابق، ص٣٠٣.

* عطية أحمد سالم حسن: تصور مستقبلى للتعليم الجامعى لبيئة سيناء فى ضوء المشروع القومى للتنمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية بالعريش – جامعة قناة السويس، سنة ٢٠٠٤، ص ص ١٦٢-١٨٠ .

١٧- رزق منصور بديوى: تعبئة موارد مالية إضافية لتحقيق الاستيعاب الكامل بالتعليم الأساسى "رؤية مستقبلية"، مجلة كلية التربية بالزقازيق، جامعة الزقازيق، العدد (٣٨)، مايو سنة ٢٠٠١، ص ١٥٨ (بتصرف) .

١٨- مزيداً من الإيضاح يمكن الرجوع إلى :

* سميرة كامل محمد، التخطيط من أجل التنمية، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية، سنة ١٩٩٦، ص ص١٣٨- ١٣٩.

* عبد الوهاب إبراهيم على عامر: مرجع سابق، ص٢٥١ .

١٩- محمد محمد جبر المغربى: مرجع سابق، ص١٩٥ .

٢٠- المرجع السابق: ص ص١٩٦-١٩٧ .

٢١- جمهورية مصر العربية: وزارة التخطيط، المشروع القومى لتنمية سيناء، سبتمبر، وزارة التخطيط، القاهرة، سنة ١٩٩٤ ص ص٤-٧ (بتصرف) .

٢٢- رضا عبد الخالق أبو حطب: مرجع سابق، ص٨٧ .

٢٣- زينب عبد الفتاح صبرة: دور الجامعة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة وفق معايير الجودة الشاملة، المؤتمر القومى السنوى الثانى عشر (العربى الرابع)، لمركز تطوير التعليم الجامعى، تطوير أداء الجامعات العربية فى ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الاعتماد)، المنعقد فى الفترة من ١٨ – ١٩ ديسمبر سنة ٢٠٠٥، مركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة عين شمس، القاهرة، سنة ٢٠٠٥، ص١١٧ .

٢٤- سمير عبد الوهاب الخويت: مرجع سابق، ص٩٢ .
٢٥- مزيداً من الإيضاح يمكن الرجوع إلى :
* عبد العزيز عبد الله الجلال: تربية اليسر وتخلف التنمية، عالم المعرفة، العدد (٩١)، يوليو ١٩٨٥، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٥، ص ص ١٥ - ١٦ .
* ناهد عدلى شاذلى: التعليم الجامعى وتلبية متطلبات التنمية المستدامة، التربية والتنمية، السنة (١٣)، العدد (٣٢) مارس، سنة ٢٠٠٥، المكتب الاستشارى للخدمات التربوية، القاهرة، سنة ٢٠٠٥، ص٨١ .
26- Hay, Charles, et al., Improving Quality in Education, London, FALMER PRESS, First Published 2000, P. 140 .
27- Sanyal, Bikasc., C., Innovations in University Management, UNESCO, Paris, 1995. PP, 63-64.
28- Hoy, Charles, et al., Op. Cit., PP. 140-141 (بتصرف).
29- Sanyal, Bikasc., Op. Cit., PP, 64-66.
٣٠- مايكل شاتوك: المهددات الداخلية والخارجية لجامعة القرن الحادى والعشرين، ترجمة هند مصطفى، عالم الفكر، المجلد رقم (٢٤) مرجع سابق، ص٤٢ .
٣١- المرجع السابق، ص٦٧ .
٣٢- عبد الله عبد الدائم: الآفاق المستقبلية للتربية فى البلاد العربية، دار العلم للملايين، بيروت، سنة ٢٠٠٠، ص٢٤٩ .
33- Nelson, J. L, Palansky, S. B. and Carlson, K., Critical Issues in Education, Mcgrow-Hill Puplishing company, New York, 1990, PP. 175-176.
٣٤- عادل السيد الجندى: الجامعة المنتجة "نحو رؤية فلسفية واستراتيجية لتطوير التعليم الجامعى" التربية والتنمية، السنة الخامسة، العدد ١٤، مركز التنمية البشرية والمعلومات، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٨، ص ١ (بتصرف) .
٣٥- محمد محمد عبد الحليم: المتطلبات التربوية من التعليم الجامعى فى ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية "دراسة تحليلية"، التربية والتنمية، السنة الخامسة، العدد ١٣ مركز التنمية البشرية والمعلومات، القاهرة، مارس ١٩٩٨، ص٩٨ .
٣٦- حامد عمار: العرب وجامعاتهم "رؤية مستقبلية" مجلة العربى، العدد (٥٥١) ، وزارة الإعلام، الكويت، أكتوبر سنة ٢٠٠٤، ص٢٢.
٣٧- محمد محمد عبد الحليم: مرجع سابق، ص ص ٩٨ - ٩٩ .
٣٨- يو. أو. يوموزويكى: حقوق الإنسان والتنمية، ترجمة سعاد الطويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، السنة(٥٠) العدد(١٥٨)، مركز. مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٨، ص ص١١٨-١١٩ .
٣٩- أحمد إبراهيم اليوسف: علاقة التربية بالمجتمع وتحديد ملامحها النوعية، عالم الفكر، المجلد (٢٩)، العدد الأول، يوليو/ سبتمبر ٢٠٠٠، ص٤٢ .
٤٠- أحمد شوقى: العلم ثقافة المستقبل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ٢٠٠١ ، ص١٣٤ .

٤١- ديرك رونترى: إستكشاف التعلم المفتوح والتعلم من بعد، ترجمة المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، وزارة التربية والتعليم، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، سنة ١٩٩٥ ص ص١٣-١٧ .

٤٢- حسين بشير محمود: الجامعة المفتوحة جامعة المستقبل، دراسة مقدمة إلى المؤتمر القومى السنوى الثانى عشر (العربى الرابع)، مرجع سابق، ص١٣٧ .

٤٣- ديرك رونترى: مرجع سابق، ص ص١٣-١٧ .

٤٤- حسين بشير محمود: مرجع سابق، ص١٣٧ .

٤٥- أحمد إسماعيل حجى: التعليم الجامعى المفتوح "مدخل إلى دراسة علم تعليم الراشدين المقارن"، دار النهضة المصرية، القاهرة، سنة ١٩٩٣، ص٥٥ .

٤٦- المرجع السابق، ص٦٢ .

٤٧- إبراهيم محمد إبراهيم: التعليم المفتوح فى جامعة عين شمس: "رؤية مستقبلية": بحث مقدم إلى المؤتمر القومى السنوى التاسع (العربى الأول) لمركز تطوير التعليم الجامعى، "التعليم الجامعى العربى عن بعد: رؤية مستقبلية"، المنعقد فى الفترة من ١٧-١٨ ديسمبر ٢٠٠٢، مركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٤ .

48- Commonwealth of Learning., Introducation to Open and Distance Education, derived, (2000), P.2 at, www.co1. Org/resources/ Startupguides/ Intro-Learning. Htm,Accessed, Date, 10-8-2003.

٤٩- شادية عبد الحليم: التعليم عن بعد وتطوير الأداء التعليمى (التعليم المفتوح نموذجا)، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية، عن "التعليم العالى فى مصر" خريطة الواقع واستشراف المستقبل، المنعقد فى الفترة من ١٤ - ١٧ فبراير سنة ٢٠٠٥، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة ٢٠٠٥، ص٨١٢.

٥٠- إبراهيم محمد إبراهيم: مرجع سابق، ص١٨ .

51- Commonwealth of Learning., Op. Cit., PP.1-2.

٥٢- أحمد إسماعيل حجى: التعليم الجامعى المفتوح عن بعد "من التعليم بالمراسلة إلى الجامعة الافتراضية" مدخل إلى علم تعليم الراشدين المقارن، عالم الكتب، القاهرة، سنة ٢٠٠٣، ص ص٣٢-٣٣ .

53- Sherry, L., Issues in Distance Learning International Journal of Educational Telecommunications, derived, (1996), P. 6. at, www.Cudenver.Edu/-Isherry/Pubs/Issues.htm/ Accessed, Date, 8-7-2005.

٥٤- أحمد شوقى: مرجع سابق، ص١٣٧ .

55- Sherry, L., Op. cit., P. 5 .

56- Commonwealth of Learning., Op. Cit., PP. 9-10.

٥٧- محمد محروس إسماعيل: اقتصاديات التعليم مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة، دار الجامعات، الإسكندرية، سنة ١٩٩٠، ص ص١٨٦-١٨٧ .

٥٨- إبراهيم محمد إبراهيم: مرجع سابق ص ص٣-٤ .
59- Sherry, L., Op. Cit., PP. 5-6 .
60- Abou- Zeid, Ahmed, M., Nomadism and Sedentarisatio Aselect Annctated Bibnography and Abstracts, Volume one, Egyp and North Africa, the National Center for Social and Criminological Research, Cairo, 1996, PP. 17-18.
٦١- محافظة شمال سيناء: كلية العلوم الزراعية البيئية بالعريش، دليل الطالب للعام الدراسى ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣، العريش، سنة ٢٠٠٣.
٦٢- محمد محروس إسماعيل: مرجع سابق، (٢٢٧) بتصرف .
٦٣- حسين بشير محمود: مرجع سابق، ص١٤٠ .
٦٤- مزيداً من الإيضاح يمكن الرجوع إلى :
* جامعة عين شمس: مركز التعليم المفتوح، دليل الطالب لنظام التعليم المفتوح، القاهرة، (د. ت).
* أحمد إسماعيل حجى: التعليم الجامعى المفتوح عن بعد "من التعليم بالمراسلة إلى الجامعة الافتراضية"، مرجع سابق، ص ص٣٤٩-٣٦٩.
٦٥- رزق منصور بديوى: تطوير مجالات التدريب العملى بالتعليم الإعدادى المهنى فى ضوء المشروع القومى لتنمية سيناء، مجلة كلية التربية بالزقازيق، جامعة الزقازيق، العدد ٣٣، سبتمبر ١٩٩٩، ص٢٩٠ .
٦٦- جامعة عين شمس: مركز التعليم المفتوح، دليل الطالب لنظام التعليم المفتوح، مرجع سابق .
٦٧- جمهورية مصر العربية: وزارة التربية والتعليم، المعجم الوجيز، قطاع الكتب، القاهرة، سنة ٢٠٠٣، ص ٦٣٦ .
٦٨- حسن بن إبراهيم الهنداوى: التعليم وإشكالية التنمية، كتاب الأمة، السنة ٢٣، العدد (٩٨)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، سنة ٢٠٠٤، ص ص ٧٤- ٧٦ .
٦٩- أحمد الجلاد: التنمية والبيئة الزراعية فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ٢٠٠١، ص٢٤ .
٧٠- عبد الله عبد الدائم: التربية وتنمية الإنسان فى الوطن العربى، استراتيجية تنمية القوى العاملة، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، سنة ١٩٩١، ص ص٣٢- ٣٣ .
٧١- محمود يونس محمد، وعبد النعيم محمد مبارك: فى اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، سنة ١٩٨٥، ص٩٧ .
٧٢- المرجع السابق: ص٩٦ .
٧٣- عبد الله عبد الدائم: التربية وتنمية الإنسان فى الوطن العربى "استراتيجية تنمية القوى العاملة"، مرجع سابق، ص٣٣ .
74- Forjalla S. B., Op. Cit., P. 4 .
٧٥- حسن إبراهيم عيد: دراسات فى التنمية والتخطيط الاجتماعى، دار المعرفة، الاسكندرية، سنة ١٩٩٠، ص٧٠ .
٧٦- محمد منير مرسى: تخطيط التعليم واقتصادياته، عالم الكتب، القاهرة، سنة١٩٩٨، ص ٧٦.
٧٧- حسن إبراهيم الهنداوى: مرجع سابق، ص٧٧ .

٧٨- أحمد الجلاد: مرجع سابق، ص٢٤ .
79- Gandhe. S.K., Op .Cit., PP. 1-3. (بتصرف) .
٨٠- عبد الله عبد الجواد: مدى إسهام برامج التعليم غير النظامى فى "التربية التنموية" بجمهورية مصر العربية، رابطة التربية الحديثة، المجلد السادس، الجزء (٣٤)، عالم الكتب، القاهرة، سنة ١٩٩١، ص٤٠ .
٨١- حسن إبراهيم عبد: مرجع سابق، ص٤١ .
٨٢- المرجع السابق: ص٤٢، (بتصرف) .
٨٣- محمد عاطف غيث وآخرون: مجالات علم الاجتماع المعاصر "أسس نظرية ودراسات واقعية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة١٩٩٧، ص٢٤٠.
84- Forjalla. S. B., Op. Cit., P. 71 .
٨٥- محمد عاطف غير وآخرون: مرجع سابق، ص٦٤٠ .
٨٦- سيد البحراوى وآخرون: المجتمع المدنى وسياسات الإفقار فى العالم العربى، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، سنة ٢٠٠٢، ص١٨ .
٨٧- حسن بن إبراهيم الهندلوى: مرجع سابق، ص٧٤ .
88- Forjalla. S.B., Op. Cit., P. 4 .
89- Ibid, P. 4. (بتصرف)
٩٠- محمد عاطف غيث وآخرون: مرجع سابق، ص ص٦٣٩- ٦٤٠.
٩١- حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٩٩، ص٨٠ .
٩٢- نبيل السمالوطى : التنمية ومجتمع المعلومات فى العالم العربى، سلسلة دراسات إسلامية، العدد ١١٢، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة ، ديسمبر سنة ٢٠٠٤، ص٨ .
٩٣- أحمد أبو زيد: المعرفة وصناعة المستقبل، كتاب العربى، العدد٦١، وزارة الإعلام، يوليو، سنة ٢٠٠٥، ص١٠١ .
٩٤- عبد الله عبد الدائم: الآفاق المستقبلية للتربية فى البلاد العربية، مرجع سابق، ص٢٣٨ .
٩٥- أحمد محمود صبحى، وصفاء عبد السلام جعفر: فى فلسفة الحضارة (اليونانية – الإسلامية – الغربية)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، سنة ٢٠٠٠، ص ص٢٢٢- ٢٢٣ .
96- UNDP, Human Development Report., Tune Introduction to the concept of Human Development, derived, (1996), P. 1. at, http://www.undp.org/Rbec/Nhdr/ 1996/Summary/Part1.htm,Accessed,Date,9-5-2002.
97- Martinussen John., Introduction to the concept of Human Development, derived, (1996), P. 5. at, www.Husdyr .Kvl.Dk1htm/php/Tune96/1MartinuSsen,htm, Accessed,Date,9-5-2002.
٩٨- السيد الحسينى: التنمية والتخلف "دراسة تاريخية بنائية"، ط٣، دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٨٥، ص٥ .
٩٩- ناهد عدلى شاذلى: مرجع سابق، ص٧٣ .

١٠٠-نبيل على، ونادية حجازى: مرجع سابق، ص٣٩٧ .

١٠١-حسن إبراهيم عبد: مرجع سابق، ص٤٣ .

102- Abou- Zeid, Ahmed, M., Op. Cit., PP. 16-20. (بتصرف).

١٠٣- محمود عطية الشوادفى وآخرين: مرجع سابق، ص٢٨٩.

١٠٤- جمهورية مصر العربية: وزارة التخطيط، المشروع القومى لتنمية سيناء، مرجع سابق، ص ص٤-٥ .

١٠٥- عبد الوهاب إبراهيم عامر: مرجع سابق، ص ص٢٤٨-٢٤٩.

١٠٦- أنطوان زحلان: وظيفة الجامعة فى عملية التنمية، المستقبل العربى، السنة ٢٤ العدد (٢٦٧) ، مايو سنة ٢٠٠١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص٧٦-٧٧ .

١٠٧- أحمد إسماعيل حجى، التعليم الجامعى المفتوح عن بعد، "من التعليم بالمراسلة إلى الجامعة الافتراضية"، مرجع سابق ص٣٦.

* مزيداً من الإيضاح يمكن الرجوع إلى:

- شكرى عباس حلمى، ومحمد جمال نوير: مرجع سابق ص ص. ١٣٩-٣٣٥ .
- طلعت عبد الحميد: العولمة ومستقبل تعليم الكبار فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ص٧- ٩٥ .
- أحمد إسماعيل حجى: التعليم الجامعى المفتوح عن بعد "من التعليم بالمراسلة إلى الجامعة الافتراضية"مرجع سابق، ص ص٣٤-٥٦.
- Gandhe. S. K., Op. Cit., PP. 1-3.

* Ban, A. W. Vanden and H. S. Hawkins., Agricultural Extenslon, Longmans Malaysia, 1990, PP. 37-40 .

١٠٨- شكرى عباس حلمى، ومحمد جمال نوير:مرجع سابق، ص١٥٥.

١٠٩- أحمد إسماعيل حجى: التعليم الجامعى المفتوح عن بعد "من التعليم بالمراسلة إلى الجامعة الافتراضية"، مرجع سابق، ص٣٦.

١١٠- مزيداً من الإيضاح يمكن الرجوع إلى:

* محافظة شمال سيناء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العريش، إبريل، ٢٠٠٦، ص١٦٠-١٦١ .

* دار الهلال: سيناء طريق المستقبل (ملف خاص)، مجلة الهلال، القاهرة، يوليو ٢٠٠٦ ، ص ص١٤-٧٦ .

١١١- جمهورية مصر العربية: وزارة التخطيط، المشروع القومى لتنمية سيناء، مرجع سابق، ص ص ٨١-٨٢ (بتصرف) .

١١٢- محافظة شمال سيناء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العريش، ابريل سنة ٢٠٠٤، ص١٠٢ .

١١٣- أحمد إسماعيل حجى: التعليم الجامعى المفتوح عن بعد، من التعليم بالمراسلة إلى الجامعة الافتراضية، مرجع سابق، ص٢٥٢ .

١١٤- جمهورية مصر العربية: وزارة التخطيط، المشروع القومى لتنمية سيناء، مرجع سابق، ص ص ٧ - ٨٢ .

١١٥- أحمد إسماعيل حجى: التعليم الجامعى المفتوح عن بعد "من التعليم بالمراسلة إلى الجامعة الافتراضية" مرجع سابق، ص٣٦.